جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الحقوق
التخصص قانون الدولي العام

رقم: .....

إعداد الطالب:
لامع سعاد

يوم:

الآليات الدولية لمكافحة التلوث البيئي

لجنة المناقشة:

د- دحامنية علي	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
د - سلام امينة	أستاذ محاضر ب	جامعة بسكرة	مشرفا
د - لمعيني محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019 -2020

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ سورة الروم.

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل وأشكره على أن وفقني لإنجاز هذا العمل وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والرسل

أشكر أستاذتي الدكتورة سلام أمينة جزيل الشكر على قبولها الإشراف على هذه المذكرة معترفة بفضلها، حيث أفادتني بعملها وتجربتها وتوصياتها وتوجيهاتها، ومد يد العون لي عبر مسار الرحلة العلمية

كما لا يفوتني أن أتقدم بأخص التشكرات إلى سادة الأفاضل أعضاء اللجنة الموقرة الذين قبلوا مناقشة هذه المذكرة.

وتكرموا من وقتهم الثمين لقراتها، ولا أنسى أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أستاذ أو معلم علمني ولو بحرف في الصغر أو الكبر، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

مع كامل الاعتراف والامتنان لأهل الفضل جميعهم بفضلهم.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

والدي العزيزين أدامهم الله وحفظهم وإلى اخوتي وأخواتي، خاصة أختي نوال وإلى كل أفراد أسرتي وإلى روح جدي وجدتي رحمهم الله وإلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة.

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

إلى كل من نذروا أنفسهم لصون البيئة وحمايتها

فالبيئة إطار للحياة ومورد للثروات إنها بيئتنا فلنحافظ عليها من الاتلاف والاستنزاف.

مقدمة

مقدمة:

تعد البيئة الدولية من المواضيع الحديثة نسبيا في القانون الدولي، فالمخاطر المحيطة بالبيئة وما يرافقها من تهديد للإنسان والطبيعة لم تكن من اهتمامات المجتمع الدولي إلا في الربع الأخير من القرن الماضي، فمنذ وقت قريب لم نكن نستطيع تخيل إمكانية وجود تنظيم قانوني دولي لحماية الأوساط البيئية المختلفة وبصورة أدق حماية الهواء والماء والتربة والبحار والنباتات والحيوانات وحتى المناخ بشكل أساسي، إذ غالبا ما كانت تعتبر من صميم الاختصاص الوطني لكل دولة خارج نطاق ولايتها الإقليمية وفقا لقواعد القانون الدولي التقليدي، لذا كانت دائما محل رؤية محدودة وليست رؤية شاملة قوامها البيئة ذاتها.

والملاحظ أنه في خضم سعي الإنسان نحو تحسين معيشته أفسد هذه البيئة من حيث يدري أو لا يدري، وأحدث خللا في عناصرها فتفاقمت الأخطار التي تحدق بالبيئة، وبدت الأدوات والاختراعات التي اكتشفها الإنسان وابتكرها لتحقيق التقدم وتحسين معيشته وكأنها أدوات تخريب ودمار للبيئة، وأصبح منها ما هو أكبر من نفعها، كما تغيرت أحيانا وظيفتها من مصدر نفع إلى مصدر ضرر، بل أن هناك من الأدوات التي كادت أن تعصف بالإنسان في حد ذاته وللأبد ونخص بالذكر أسلحة الدمار الشامل (النووية، البيولوجية والكيمائية).

هذا بالإضافة إلى الكوارث البيئية التي تعرضت لها البحار والمحيطات والأنهار وجوا...إلخ ما ألقي فيها من النفايات الكيميائية ومخلفات المصانع والنفط الناجم عن حوادث السفن وناقلات النفط أو عمليات التنقيب في أعالي البحار، كما لم تسلم التربة من النفايات الملوثة بمواد كيميائية أو مشعة وهو ما أثر سلبا على الحيوان والنبات والإنسان، وفي نفس السياق لم يكن الهواء بمنأى عن يد الإنسان الملوثة وذلك من جراء التفجيرات النووية وأبخرة المصانع وحرق النفايات بصفة عشوائية.

كل هذه المعطيات دفعت علماء البيئة إلى دق ناقوس الخطر وذلك بعد أن أصبحت البيئة في خطر حقيقي، وبالتالي كان علماء البيئة هم السابقون إلى دراسة البيئة والمخاطر المحدقة

بها، وكثيرا ما نبهوا إلى ما ستؤول إليه البيئة في حال لم يتوقف الإنسان عن الإضرار بها والعمل على حمايتها، وهو ما استدعى اهتماما من الطرف الدراسات القانونية والسياسية بعد أن فرض موضوع حماية البيئة والتلوث نفسه كمشكل عالمي يتعدى حدود الدولة الواحدة، وأصبح مطروحا ضمن جدول أعمال المنظمات والمؤتمرات العالمية نتيجة إدراك متزايد من قبل الحكومات والدول وشعوبها للصلة الوثيقة بين مواجهة التحدي البيئي ومستقبل الأرض والإنسان معا.

قد أفرز التعاون الدولي في هذا المجال العديد من الآليات الدولية التي تهدف إلى مكافحة التلوث وصون البيئة وهو ما شكل مادة قانونية ألهمت حماسة رجال القانون بالدراسات والبحوث لاسيما وأن حماية البيئة الدولية تطرح الكثير من الاشكاليات القانونية على الصعيد الدولي وبالتالي في دراستنا هذه حاولنا أن نوالي بتوجه الاهتمام الدولي اليوم بالقضايا البيئية مع العمل لإلزام الدول بالتقيد بجميع المبادئ والالتزامات المدرجة في مختلف الآليات الدولية من أجل حماية البيئة.

أسباب اختيار الموضوع:

فتكمن من جهة في أن اختياري لهذا الموضوع نابع عن الأهمية التي تكتسبها دراسة حماية البيئة بصفة عامة والحد من انتشار التلوث بصفة خاصة.

- كما أنه يندرج ضمن طبيعة التخصص
- ميول الشخصي للموضوع خصوصا أنه معاصر، مع رغبة شديدة للبحث والاطلاع عليه.
- الأهمية التي تكتسبها الآليات الدولية في الحد من التلوث البيئي
- تقديم دراسة توضيحية لدور الأليات الدولية وفعاليتها في تصدي للتلوث البيئي

أهمية الدراسة: تكمن من خلال ثلاث جوانب:

_ أن موضوع حماية البيئة من المواضيع الحديثة التي لم تبرز اهتمام العالم بها جديا إلا بعد منتصف القرن العشرين

_ لقد باتت حماية البيئة مسألة حياة أو موت، وهي فرضت نفسها بقوة على الواقع القانوني الدولي والوطني الذي وجد نفسه محاط بأخطار التلوث مهما ألزمه ان يقف لمواجهتها والحد منها.

_ بما أن البيئة مجال واسع ومتشعب مما مكن لجميع العلوم تناولها والمشاركة في حمايتها فهي مسؤولية الجميع.

– ضرورة تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة مخاطر التلوث البيئي

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

_ التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالبيئة

_ التطرق إلى الأساليب المتعلقة بحماية البيئة على الصعيد الدولي

_ ابراز المجهودات الدولية في تحسين الأوضاع البيئية على الصعيد العالمي

–إثراء مكتبة الجامعة بمثل هذه الدراسات حتى يتمكن كل طالب قانون من الحصول على تدريب قانوني ورفع مستواه في المجال.

صعوبات الدراسة: من الصعوبات التي واجهت الباحث أن الموضوع ذا طابع تقني وفني وعلمي يصعب على الباحث القانوني ويكلفه بمهام أخرى للبحث واللجوء إلى تخصصات علمية ليستطيع فهم بعض المصطلحات الواردة في قانون البيئة.

_ بالإضافة إلى ذلك اتساع الموضوع بقدر اتساع عناصر البيئة وعظم مشاكلها لذا من الصعب حصر كافة العناصر البيئية في الدراسة كون أن كل عنصر من عناصرها يشكل إشكالية لبحث قانوني قائم بذاته مثل التلوث الهوائي أو المائي أو الضوء أو التلوث النووي.... إلخ

_ أيضا تكمن الصعوبة في كثرة القوانين المتعلقة بالبيئة وتطبيقاتها المختلفة مما يصعب مهمة البحث بدوره.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تناولت نفس الموضوع الدراسة بالتقريب نجد ما يلي:

_ دراسة سليماني مراد سنة 2016، بعنوان (حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري) مذكرة ماجستير في العلوم القانونية جامعة بجاية، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مختلف الآليات الدولية في تحديد العلاقة القائمة بين التنمية المستدامة والبيئية وجهود الجزائر في سبيل حماية البيئة وتكريسها في مختلف النصوص والاتفاقيات الدولية.

_ دراسة سيدي عيسى عبد الرحمان، بونفيسة منال سنة 2017 بعنوان (الحماية القانونية الدولية للبيئة) مذكرة ماستر في قانون عام معمق جامعة عين تموشنت هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهم القواعد القانون الدولي البيئي التي تكفل الحماية الفعالة للبيئة على المستوى الدولي خاصة والجهود المبذولة من أجل تجسيد هذه الحماية فعليا.

_ دراسة بوزيدي بوعلام سنة 2018، بعنوان (الآليات القانونية للوقاية من تلوث البيئة دراسة مقارنة)، مذكرة دكتوراه في القانون الدولي العام، جامعة تلمسان.

تبحث هذه الدراسة في كيفية تكريس تلك الآليات القانونية الوقائية التي تقوم عليها سياسة حماية البيئة، ككل وأكدت عليها كل المؤتمرات البيئية اللاحقة

_ .وقد جاءت كل هذه الدراسات لتوعية المجتمع بشكل عام بخطورة المشكلات التي تواجه البيئة وتفاوت مواقف الدول من وسائل حماية البيئة في حد ذاتها. تناولنا في دراستنا أهم الآليات الدولية المتعلقة بحماية البيئة من التلوث، كما ناقشنا مختلف جوانب هذه الآليات بهدف إنشاء وتحديث الأدوات والآليات. حماية البيئة.

إشكالية الدراسة: يمكن القول أن مشكلة الدراسة واضحة من خلال الغموض القائم حول كيفية مساهمة الآليات الدولية في مكافحة التلوث والحفاظ على بيئة نظيفة للجميع دون استثناء، وبناءً على كل ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

ما هو دور الآليات الدولية في حماية البيئة من التلوث؟

_المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل إبراز دراسة الآليات الدولية لمكافحة التلوث البيئي بشكل علمي واضح ومنحها قدراً من الموضوعية، تم اتباع المناهج التالية:

_ المنهج الوصفي: الذي يعد أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية ومناهج البحث العلمي بوجه عام. حيث يساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.

_ المنهج التحليلي: منهج يقوم على تقسيم أو تجزئة الظواهر أو المشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تُكَوِّنها؛ لتسهيل عملية الدراسة، وبلوغ الأسباب التي أدَّت إلى نُشوئها، ويستخدم بالتزامن مع طرق علمية أخرى.

_ تقسيم الدراسة:

ولتوضيح مختلف جوانب الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة عامة وإلى مبحث تمهيدي وفصلين بالإضافة إلى الخاتمة.

فتطرقنا فالمبحث التمهيدي إلى ماهية التلوث البيئي، أما الفصل الأول: نجده يتمحور حول المؤتمرات والاتفاقيات العالمية لحماية البيئة من التلوث.

الفصل الثاني: فقمنا بتخصيصه لدور المنظمات الدولية الفاعلة في حماية البيئة بصفة عامة وختاما تطرقنا إلى استخلاص النتائج وتقديم أهم التوصيات المتعلقة بالدراسة.

المبحث التمهيدي:

ماهية التلوث البيئي

ان التلوث البيئي من أخطر التحديات العالمية. وهو أمر شائع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء حيث أدت الوتيرة السريعة للتصنيع والتحضر العالميين إلى اضطراب البيئة البكر.

تعد المشكلات البيئية تغييرًا جوهريًا في تصور الإنسان للحياة على الأرض وخلال القرن العشرين، كان هناك وعي متزايد بتأثير الأنشطة البشرية على البيئة والصحة العامة، وأدى هذا الوعي إلى تطوير وتطبيق أساليب وتقنيات للحد من آثار التلوث. في هذا السياق، اعتمدت الحكومات لوائح وتدابير أخرى من أجل تقليل الآثار الضارة وضمان الامتثال للمعايير.

ولم يتمكن الفقهاء من وضع تعريف جامع مانع لمفهوم التلوث لصعوبة الإحاطة بكافة الأمور الناشئة عنه، ويتعين كافة الطرق التي يمكن لها حماية البيئة من التلوث ومن خلال ما تقدم نقسم هذا المبحث كما يلي:

المطلب الأول: تعريف البيئة.

المطلب الثاني: تعريف التلوث البيئي.

المطلب الأول: تعريف البيئة

اتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية. الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر.

ومن ثم وجب تحديد تعريف للبيئة وهذا ما سوف أتطرق اليه من خلال التعرض تعريف البيئة لغة (الفرع الأول)، وتعريفها اصطلاحا (الفرع الثاني) والتعريف بأهم العناصر التي تتكون منها البيئة في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التعريف اللغوي للبيئة

للبيئة عدة تعاريف في اللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية نذكر منها:

أولا: تعريف البيئة في اللغة العربية

تجمع معاجم اللغة العربية على أن لفظ البيئة يعبر عن المكان أو المنزل الذي يعيش عنه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن ويرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة الى الفعل.

"بوأ" ويقال «تبوأ" أي حل ونزل وأقام والاسم من هذا الفعل هو البيئة.

قال ابن منظور في معجمه الشهير لسان العرب:

باء الى الشيء: رجع إليه وتحمل معنيين:

معنى الأول: إصلاح المكان وتهيئته للمبيت.

المعنى الثاني: يقصد به المحيط والعوامل المؤثرة في الإنسان فيقال الإنسان ابن بيئته.[1]

وفي القرآن الكريم ورد في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. ﴾[2]

ثانيا: تعريف البيئة في اللغة الفرنسية

فالبيئة هي مصطلح جديد في اللغة الفرنسية إذ استحدث في معجم لاروس للغة الفرنسية سنة 1972 وتعني مجموعة من العناصر الطبيعية والاصطناعية التي تشكل حياة الفرد.

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر جزء الثاني، بيروت لبنان، 1978، ص 176.

[2] سورة الحشر، الآية: 09.

«L'environnement est un néologisme, récent dans la langue française … il fait son entrée dans le grand d la rousse de langue française en 1972. Ensemble des éléments naturels ou artificiels, qui conditionnent la vie l'homme»[1]

ثالثا: تعريف البيئة في اللغة الإنجليزية

نجد أن هناك مصطلحان متداخلان ENVIRONEMENT يعني مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان، ومصطلح ECOLOGY (الايكولوجيا) ويعرفها علم البيئة الحديث بأنها «الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنساـ لما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها».[2]

ومنه نستطيع استخلاص من التعريفات اللغوية لاصطلاح البيئة بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها أو هي مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبيئة

نظرا لأن مجال البيئة واسع ومتشعب يعتبر من الصعوبة بما كان وضع لها تعريف محدد وشامل لا سيما لها عدة مفاهيم تختلف باختلاف الزاوية العلمية التي ترى من خلالها.

فنتناول في الجانب الأول التعريف الفقهي أما الثاني نتطرق الى التعريف التشريعي للبيئة.

[1] Michel Prieur , droit d'environnement, dalloz delta, paris la France, 2001 p 01 et 02.

[2] عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعية ر، الجزائر، الطبعة الثانية، سنة 2007، ص 104.

أولا: التعريف الفقهي للبيئة

فقد ذهب فقهاء وعلماء البيئة لوضع مصطلح عملي محدد لمفهوم البيئة على أنه «مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية، وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها»[1]

وعرفها البعض الآخر على أساس موسع بجمع بين العناصر البشرية والطبيعية «على أنها مجموع العوامل، والظروف الطبيعية والاقتصادية والثقافية التي تتحاور في توازن دقيق وتشكل الوسط الطبيعي لحياة الإنسان والكائنات الأخرى وبحكمها ما يسمى بالنظام البيئي».[2]

ثانيا: التعريف التشريعي للبيئة

1-تعريف البيئة في التشريعات الداخلية:

لقد تطرقت جل القوانين الداخلية الى تعريفها نذكر منها مثلا:

تعريف المشرع المصري للبيئة:

حيث نصت المادة الأولى من قانون البيئة رقم 04 سنة 1994 في تعريف البيئة بقوله بأنها «المحيط الحيوي الذي الحية، وما يحتويه من مواد، وما يحيط بها من هواء، وماء والتربة، وما يقيمه الإنسان من منشآت» حيث اعتبر اول تشريع يصدر أساسا لحماية البيئة في مصر والذي ينظم أنشطة معية لها اتصال بالحماية البيئة، والعمل على محاربة كافة مظاهر التلوث البيئي من اجل للحفاظ على بيئة نظيفة.[3]

[1] محمد حسن عبد القوي، الجمالية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة والنشر، مصر، دون طبعة، سنة 2002، ص 06

[2] صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، دون طبعة، سنة 2009، ص 11.

[3] الجيلاني عبد السلام أرحومة، حماية البيئة بالقانون دراسة مقارنة للقانون الليبي، دار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 29.

أما تعريف المشرع الفرنسي للبيئة:

فقد جاء في قانون البيئة لسنة 1972 بأنها «تلك الناجمة عن علوم الطبيعة والمطبقة على المجتمعات الإنسانية»

« les deux sens habituels du mot environnement، il subsiste néanmoins deux sens différents، dans la langue actuelle، ce lui qui est issu des sciences de la nature et applique aux sociétés humaines[1]»

بينما تعريف المشرع الجزائري للبيئة:

جاء في القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فقد حدد البيئة والتي تتكون حسبه من الموارد الطبيعية الحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن، والمناظر والمعالم الطبيعية.[2]

2-تعريف البيئة في التشريع الدولي:

لقد ساهمت بعض المؤتمرات الدولية، والمعاهدات الدولية التي تتعلق بدراسة عوامل تلوث البيئة، وكيفية حماية البيئة على المستوى الدولي الى وضع بعض التعريفات لاصطلاح البيئة، كما كان للفقه الدولي جهودا في تحديد وضبط هذا المصطلح الحديث.

وعليه فهناك من قسم من الفقهاء وعلى رأسهم نذكر:

Jean Marc lavielle الذي يرى أن البيئة في معناها الواسع تشمل مختلف العناصر في المحيط الحيوي : Biosphère و النظام الإيكولوجي : écosystème، و هو النظام الذي

[1] Michel Prieur, op , cit , p 03.

[2] أمين حسني، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، مصر، سنة 1992، ص 130.

يتعايش فيه جميع الأحياء علاوة على الغلاف الجوي و ما يتبعه من هواء و غازات، وأيضا العناصر المائية Hydrosphère من محيطات و بحيرات و أنهار...الخ.

علاوة على الظواهر الطبيعية من غايات وأشجار.

كما يذهب العلامة KISS: الى القول أن البيئة لا تقتصر على العناصر الطبيعية والصناعية بل انها تشمل كذلك مواقع التراث الثقافي والطبيعي.

الفرع الثالث: عناصر البيئة

تمثل البيئة بإطارها الشامل نظاما كبير الحجم كثير التعقيد تشكل في مجموعها وحدة متكاملة تتميز بالاستمرار والاتزان ويمكن تقسيم البيئة التي يعيش فيها الانسان قسمين مميزين هما:

أولا: البيئة الطبيعية

هي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر طبيعية والتي لم يتدخل الإنسان في إيجادها، مثل الهواء، التربية، والبحار والمحيطات والأشكال الطبيعية التي تمثل تراث طبيعي للإنسان والتي تتألف من التكوينات الصخرية والجبلية أو الرملية والتي تعتبر ذات قيمة عالمية إضافة الى النباتات والحيوانات.

ثانيا: البيئة الصناعية

وتشمل كل الأنشطة الإنسانية في البيئة الطبيعية سواء كانت وسائل أو أدوات إبتكرها الإنسان للسيطرة عليها أو ما أنشأ فيها من منشآت، أو ما وضعه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية لتنظيم علاقته بها.[1]

[1] عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، دون طبعة، سنة 1986، ص ص 26-27.

المطلب الثاني: تعريف التلوث البيئي

على الرغم من أن التلوث ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد البيئة الإنسانية بالضرر، إلا أنه أهم الاخطار. وأشدها تأثيرا، لذلك فإن تحديد مفهوم التلوث البيئي في صورة دقيقة ومحددة هو بلا شك نقطة البداية لأية معالجة قانونية في مجال التلوث، وهو أيضا جوهر أية جمالية يمكن تقريرها للبيئة في مواجهة أهم مشاكلها ومن هذا المنطلق تظهر الحاجة الى تعريف التلوث من الناحية اللغوي (الفرع الأول) ومن الناحية الاصطلاحية (الفرع الثاني) ثم تطرق الى صور التلوث باختلاف البيئة التي تتأثر به في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتلوث البيئي

سوف نتناول في هذا الفرع معرفة ما هو التلوث في اللغة العربية وغيرها من اللغات الأجنبية.

أولا: تعريف التلوث في اللغة العربية

جاء في مختار الصحاح: لوث ثيابه بالطين أي لطخها، ولوث الماء كدره.[1]

وجاء في المعجم الوجيز: لوث الشيء بالشيء خلطه به، ولوث الماء كدره، وتلوث الماء والهواء ونحوه خالطته مواد غريبة ضارة.[2]

ثانيا: تعريف التلوث في اللغة الفرنسية: la pollution

فقد عرفه قاموس روبرت «التلوث هو الخلط أو إفساد او إتلاف وسط ما بإدخال ملوث ما فيه، فما أنه يعني جعل الشيء النقي غير نقي أو غير صالح للاستعمال»[3]

[1] محمد بن أبي بكر الرازي مختار الصحاح، مكتبة لبنان، سنة 1995، ص 253.

[2] المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة مصر، سنة 1995، ص 566.

[3] Dégradation d'un milieu par l'introduction le petit robert, parais ، France, 1991, p1477.

ثالثا: تعريف التلوث في اللغة الإنجليزية

يستخدم لفظ (pollution) للدلالة على حدوث التلوث ويستخدم الفعل polute للتعبير عن فعل التلويث الذي هو عدم النظافة والتدنيس والفساد وهو جعل الوسط المحيط غير نقي أو غير نظيف.[1]

الفرع الثاني التعريف الاصطلاحي للتلوث البيئي:

أولا التعريف الفقهي للتلوث البيئي:

لقد أورد القاموس المتخصص في الاصطلاحات البيئية تعريفا للتلوث بأنه «إفساد مباشر للخصائص العضوية، أو الحرارية او البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة».

ولا يوجد تعريف ثابت ومتفق عليه للتلوث إنما هناك مجرد إقتراحات بتعاريف حول نفس المعنى أي هو عبارة عن «أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز يؤدي الى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويؤدي الى الإضرار بالإنتاج نتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة».[2]

ومنه نستطيع القول أن التلوث البيئي هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية أو غير الحية ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها.[3]

وفي الأخير نقول ان التلوث في المفهوم العام هو اختلال في التوازن الطبيعي الناجم عن أفعال والتصرفات البشر مما يؤدي الى احداث اضرار خطيرة قد تؤثر على الانسان في حد ذاته او على الطبيعة، وحتى الكائنات الحية قد يصيبها الأذى التلوث بسبب التلوث. نجد قد طغى

[1] Callims (William), the Collins, English, dictionary Great Britain, 1986, p124.

[2] جميلة حميدة، الوسائل القانونية لحماية البيئة (دراسة على ضوء التشريع الجزائري)، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، سنة 2001، ص20.

[3] منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر، دون طبعة، سنة 1999، ص 35.

تأثير التلوث على كل مجالات الحياة البشرية، المادية والصحية والنفسية والاجتماعية فالحديث عن التلوث لا يخلو من صعوبة تحديده لتعدد أسبابه وتشابك أثاره واستحالة تحديد ماهيته.

ثانيا التعريف التشريعي للتلوث البيئي:

1-التلوث البيئي في التشريعات الداخلية:

هناك عدة تعاريف وردت في هذا الشأن نذكر منها ما يلي:

فالمشرع المصري مثلا تعرض لتعريف التلوث أنه «أي تغير في خواص البيئة مما يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر الى الأضرار بالكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الانسان حياته الطبيعية».[1]

وفي الحين عرفه المشرع التونسي في أوسع معاينة من كل عمل من شأنه الاضرار بالبيئة حتى لو تم على المدى البعيد وذلك عندما عرف التلوث البيئي في المادة الثانية من القانون رقم 91 سنة 1973 الصادر بشأن البيئة «بأنه إدخال أية مادة ملوثة في المحيط بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو مادية»[2]

أما المشرع الجزائري فقد عرف التلوث في القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أنه «كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل أو قد يحدث وضعية مضرة بصحة وسلامة الانسان والنبات والحيوان، الهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية»، والذي يهدف الي ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

[1] ابتسام سعيد الملكاوي، جريمة تلوث البيئة (دراسة مقارنة) دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، طبعة الأولى، سنة 2008، ص 25.

[2] أحمد محمد حشيش، حماية البيئة (دراسة مقارنة) المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، سنة 1998، ص 48.

2-التلوث البيئي في التشريع الدولي:

لقد اعتمدت التشريعات الدولية للبيئة في تعريفها للتلوث خاصة التعريف الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأوروبا سنة 1974 بأنه ذلك التلوث «ناتج عن التدخل المباشر أو غير المباشر للإنسان وقيامه بإدخال مواد أو طاقة يترتب عليها أو يحتمل أن يترتب عليها آثار ضارة ومؤذية للبيئة وصحة الإنسانية للخطر، أو إلحاق أضرار بالمصادر الطبيعية للنظام البيئي وفقا لنصوص الاتفاقيات الدولية».

ونلاحظ أن هذا التعريف قد حدد بوضوح أن التلوث يعني التغيرات البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنسانية نتيجة إدخال الانسان لمواد أو طاقة.[1]

كما يعد هذا التعريف هو أكثر قبولا وتداولا في المجال القانوني على المستوى الدولي واعتمدته معظم الاتفاقيات والمعاهدات خاصة بالتلوث.

الفرع الثالث: صور التلوث البيئي

إن التلوث البيئي هو احداث تغير في البيئة التي تحيط بالكائنات الحية بفعل الانسان وانشطته اليومية مما يؤدي الى ظهور بعض الموارد التي لا تتلائم مع المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي، يؤدي الى اختلاله ويلحق الضرر بالطبيعة ويسبب الاضطراب في النظام البيئي.

وهذه الملوثات اما ان تكون مواد دخيلة على البيئة او مواد طبيعية ولكن تجاوزت مستوياتها النسب المقبولة.

مما يلحق الضرر بها ويسبب اضطراب في نظام البيئي.

[1] صالح محمد محمود بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، دون طبعة، 2006، ص 25.

وبذلك يختلف تصنيف التلوث البيئي وفقا لعدة أسب منها:

أولا حسب طبيعة الملوثات:

لقد وضع الأستاذ Alexandre kiss تصنيف تقني لمختلف ملوثات البيئة وهذا التصنيف يستند الى:

1-تلوث بيولوجي:

أن هذا التلوث ينشأ نتيجة وجود كائنات حية مرئية أو غير مرئية نباتية أو حيوانية كالبكتيريا والفطريات وغيرها في الوسط البيئي كالمادة أو الهواء أو التربة.

فاختلاط الكائنات المسببة للأمراض بالطعام الذي يأكله الانسان أو الماء الذي يشربه أو الهواء الذي يستنشقه يؤدي الى حدوث التلوث البيولوجي مما يؤدي الى الإصابة بالأمراض.[1]

2-تلوث إشعاعي:

يعني تسرب مواد مشعة الى أحد مكونات البيئة كالماء و الهواء و التربة، و يعتبر من أخطر أنواع التلوث البيئي في عصرنا الحاضر، حيث انه لا يرى و لا يشم و لا يحس وفي سهولة ينتشر و ينتقل الإشعاع و يتسلل الى الكائنات الحية في كل مكان دون أية مقاومة ودون ما يدل على تواجده و بدون ان يترك أثر في بادئ الامر، و عندما تصل المواد المشعة الى خلايا الجسم فإنها تحدث أضرارا ظاهرة و باطنة تؤدي في أغلب الأحيان بحياة الانسان و قد يحدث التلوث الاشعاعي من مصادر طبيعية كالأشعة الصادرة من الفضاء الخارجي والغازات المشعة المتصاعدة من قشرة الأرض أو من مصادر صناعية كمحطات الطاقة النووية و النظائر المشعة المستخدمة في الصناعة و الزراعة أو الطب أو غيرها

[1] Alexandre kiss, op, cit, p 173.

3-تلوث حراري:

لا يقتصر التلوث الهوائي على الإخلال بنسب الغازات المكونة للهواء أو وجود بعض العوالق الضارة به، وإنما يحدث أيضا أن يتلوث الهواء تلوثاً حرارياً نتيجة الحرائق ودخان المصانع وأجهزة تكييف الهواء، ويأتي أساسا من محطات توليد الكهرباء التي تستعمل فيها مياه البحر كمبردات.[1]

4-تلوث كيميائي:

يقصد به التلوث بإعداد الكيميائية المصنعة سواء تلك التي تستخدم لأغراض خاصة كمواد التنظيف وزيوت السيارات أو تلك التي تنتج كمخلفات جانبية لعملية الصناعية، وهذه المواد يمكن أن تلقى في المجاري المائية، أو أن تنتشر في الهواء مما يسبب تلوثا بيئي، وهذا النوع من التلوث ذو آثار خطيرة جدا على مختلف عناصر البيئة.[2]

5-تلوث بالضوضاء: تعتبر الضوضاء أو الضجيج شكلا من أشكال التلوث البيئي لا يقل خطورة عن بقية أشكال التلوث التي تهدد البشر.

ويمكن تعريف الضوضاء بأنها (كل احساس سمعي مزعج أو غير مستحب). ولقد اصبحت الضوضاء والضجيج من أبرز سمات المجتمع الانساني المعاصر الذي يصاحبه مظاهر القلق وعدم الاستقرار والاضطراب والفوضى، الأمر الذي يجعل أعصاب الكثير من الناس متوترة ومشدودة. ولم يعد الإنسان المعاصر ينعم بأسباب الهدوء والسكينة والراحة والطمأنينة التي نسجتها أصوات الطيور والعصافير وخرير الماء في البيئة الريفية على مرّ العصور.[3]

---

[1] Alexandre kiss, op, cit, p 173.

[2] محمد حسن، التلوث الكيميائي في البيئة الكويتية مجلة بيئتا العدد 56، الكويت سنة 2013، ص 35.

[3] إسماعيل نجم الدين زنكته، القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، دون طبعة، 2012، ص ص 79-80.

ثانيا: حسب مصدر التلوث وينقسم الى:

1-االتلوث البري:

ينتج هذا النوع من التلوث عن النفايات المنزلية الصلبة والنفايات الهامدة والنفايات الصناعية، ومياه الصرف الصحي، مياه الغرف الصناعية والزراعية كالمبيدات والمعادن الثقيلة والمواد الكيميائية المختلفة، وزحف الرمال وهو أقدم شكل من أشكال التلوث، فهو أقل إشارة ولكن أكثر خطر، وهو أحد الأسباب الرئيسية لتلوث البيئة.[1]

2-التلوث البحري:

فنجد هذا التلوث تختلف وتتعدد مصادره، إذ يشكل التلوث من مصادر برية 80 % من التلوث الذي تتعرض له البحار، على شكل تصريفات غير مراقبة، وتتمثل أساسا في التخلص من مياه الصرف الصحي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الاودية، والأنهار، بسبب الكثافة السكانية العالية على المدن الساحلية والنمو الديمغرافي السريع والسياحة.

كما يمكن أن يكون من مصادر بحرية تأتي من السفن والعمارات البحرية والآلات العائمة والثابتة في الماء وهذا ما نصت عليه المادة 194 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والتي تعتبر من أقدم الأنشطة التي تسبب التلوث البحري وهو تلوث ناتج عن تصريف النقط من الخزانات والزيوت المستعملة والوسائل التي نصرف في البحر نتيجة تفريغ المحركات والتي تعني كل أنواع السفن.[2]

[1] خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية كحماية البيئة من التلوث دار الفكر الجامعي الإسكندرية مصر، دون طبعة، سنة 2011، ص 111.

[2] أحمد محمد الجمل، حماية البيئة البحرية من التلوث، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، دون طبعة، سنة 1998، ص 32.

3-التلوث الجوي:

التي ينتج عن سقوط الملوثات المختلفة العالقة في الجو بإرتفاع نسبة الغازات الدفيئة كثاني أكسيد الكربون وأكسيد النتروجين، ثاني أكسيد الكبريت الناتجة عن المصانع ودخان السيارات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وغاز CFC (مركبات الكلور وفلور وكاربون تستخدم أساسا كغازات للتبريد). الذي يؤدي الى تفكك طبقة الأوزون التي تحمي الكرة الأرضية من الأشعة فوق البنفسجية التي تعجز البيئة عن على تبريدها او تخفيفها او امتصاصها وقد تسبب تراكيز هده المواد في الهواء العديد من المشاكل الصحية والاقتصادية ينتج تلوث الجوي نتيجة احتراق الوقود والفحم، البترول والاحتراقات بصفة عامة.[1]

ثالثا: حسب نطاق التلوث

وينقسم التلوث بموجبه الى تلوث محلي وآخر عابر للحدود:

1-التلوث المحلي:

ويقصد به ذلك التلوث الذي ينحصر في مساحة معينة أو حيز إقليمي محدد بمكان مصدره وبعبارة أخرى، يعني انحصار آثار التلوث وتركيزه في إطار معين عادة ما ينطبق على هذا النوع من التلوث التدابير الوقائية التي يجرى الاضطلاع بها في الإقليم الدولة او تحت ولايتها دون ان تمتد اثاره خارج هذا الإطار وقد يكون هذا التلوث مصدره فعل الانسان كالتلوث الصادر عن المصانع والمناجم التي يقيمها الانسان وقد يكون بسبب فعل الطبيعة عندما تثور البراكين .... الخ. تصيب عنصر من العناصر البيئة المحلية بالضرر دون ان يمتد الأثر لبيئة مجاورة تتبع الدولة او القارة أخرى.[2]

[1] خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق، ص ص 69-70.

[2] علواني أمبارك، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة (دراسة مقارنة)، أطروحة الدكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2017، ص 37.

2-التلوث العابر للحدود:

كان للكوارث البيئية المتعددة والمتعاقبة التي شهدها عالمنا في السنوات القليلة الماضية دوراً هاما في لفت الأنظار إلى أن تلوث البيئة لا يقف عند حدود دولة معينة، ولا يمكن تقديره على انه مسألة داخلية بحتة. وذلك أن النتائج المترتبة على النشاط الملوث، تنتشر مكانياً، من خلال العناصر البيئية المختلفة لتصل وتصيب أماكن أخرى مختلفة عن مكان النشاط مصدر التلوث وأحيانا بعيدة جداً عنه لذا فقد برز الاهتمام ببحث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن التلوث العابر للحدود، وعلى وجه الخصوص المشاكل القانونية التي يثيرها هذا النوع من التلوث، وذلك على المستويين الداخلي والدولي.

يُعرَّف التلوث العابر للحدود قانونًا بأنه التلوث الذي ينشأ في بلد ما ولكن يمكن أن يتسبب في ضرر في بيئة بلد آخر، عن طريق عبور الحدود عبر مسارات مثل الماء أو الهواء. تشمل مشاكل التلوث العابر للحدود قضايا مثل تحمض التربة والبحيرات من خلال المطر الحمضي، وتلوث الهواء العابر للحدود (المعروف على نحو متغير بالضباب الدخاني أو الضباب أو الدخان)، وتلوث الأنهار أو المحيطات في اتجاه مجرى النهر بسبب أنشطة المنبع.[1]

غير أن المسالة تتعقد عندما تمتد آثار التلوث البيئي، لتلحق الأضرار بمواطني الدول الأخرى أو ممتلكاتهم أو عندما يحدث السلوك أو النشاط الملوث في إقليم دولة وتقع النتيجة الضارة أو تنتشر متجاوزة الحدود الجغرافية والسياسية للدولة لتتحقق في إقليم دولة أو دول أخرى.

وقد يحدث التلوث العابر للحدود بسبب أحداث كارثية مثل انفجار تشيرنوبيل النووي. كما يمكن أن يكون سببه زحف المصارف الصناعية التي لها في النهاية تأثير قابل للقياس على البلد المجاور.

[1] رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، دون طبعة، سنة 2009، ص 22.

ومشكلة التلوث البيئي ليست جديدة أو طارئة بالنسبة لكوكب الأرض، إنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كما وكيفا، حيث تعاني البيئة حاليا من تلوث خطير وتدهور جسيم يشمل كل صورها، فمن تلوث الأرض ناجم عن تبوير الأراضي الزراعية، وإقامة المباني عليها، واستخدام المداخلات الكيمياوية وقطع الغابات والتصحر، إلى تلوث الهواء والمياه الناجم عن الصناعات الحديثة، وانتشار الحروب بما تؤدي إليه من دمار بيئي شامل بمنطقة النزاع، وغالبا ما تمتد آثاره إلى مناطق أخرى من العالم مما دفع الكثيرين إلى الاقتناع بأن الإنسان هو مشكلة البيئة.

ويلاحظ أنه بالرغم من أن البشر في العالم متباعدون جغرافيا، وتختلف ثقافتهم ولغاتهم وعقائدهم الدينية وتتباين انتماءاتهم السياسية، إلا أن هناك خطرا مشتركا أصبح يهددهم اليوم، وهذا الخطر وليد عدد من الظواهر المتعددة التي يؤثر على البيئة وتلحق بها العطب والفساد بمعدلات غير مسبوقة، مما ينذر بمخاطر داهمة ليس على الأجيال القادمة فحسب، بل على الحياة على كوكب الأرض.

فكان إدراك تلك الحقيقة سببا في كشف الجهود لمقاومة التلوث ومحاولة التقليل من أضراره الى أبعد الحدود على المستويين الوطني والدولي، وكان ذلك من المقدمات الأساسية التي دفعت الى وضع صياغة قواعد قانونية جديدة تستهدف المحافظة على البيئة ضد أخطار التلوث على الصعيد الدولي خاصة.

الفصل الأول:

المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التلوث البيئي

أدت التحديات والمشاكل البيئية وتأثيرها العالمي إلى استنتاج مفاده أنه من أجل إيجاد حلول فعالة، فإن التعاون المثمر بين جميع البلدان أمر ضروري.

حيت اهتم المجتمع الدولي بالبيئة الإنسانية بمختلف قطاعاتها، وقد بدا هذا الاهتمام واضحاً من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت لحماية البيئة، ووضعت آليات للتعاون الدولي في مواجهة الأخطار المحدقة بها، ويعد مؤتمر أستوكهولم لعام 1972 نقطة الانطلاق الدولية الأولى لحماية البيئة بما تمخض عنه من توصيات ومبادئ.

ومن خلال إبرام عدد من الاتفاقيات البيئية الدولية استطاع المجتمع الدولي إرساء وتفعيل المبادئ الدولية التي تحكم حماية البيئة ورسم سياسة بيئية عالمية في هذا المجال، ولا شك أن استمرار الجهود الدولية سيسهم في تحقيق حماية فعالة لبيئة الإنسان بوصفها المجال الحيوي لمختلف أوجه نشاطاته، وأن حمايتها وصيانتها واجب الجميع ومسؤوليتهم.

وركِّز في هذا الفصل على موضوع حماية البيئة في إطار مؤتمرات واتفاقيات وإعلانات الدولية، ومدى فاعلية تلك الاتفاقيات في رسم السياسات البيئية العالمية، وتجاوز المقاربات الدولية نحو إطلاق سياسة بيئية فعالة تتَحقَّقُ من خلالها التنمية المستدامة والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

لتعرف أكثر عن أعمال مكافحة التلوث البيئي في القوانين الدولية قسم هذا الفصل الى مبحثين حيث أتطرق الى المؤتمرات الدولية لمكافحة التلوث البيئي في (المبحث الأول) ثم نتطرق الى الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البيئي في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المؤتمرات الدولية لمكافحة التلوث البيئي

من أجل مواجهة تحديات البيئة، قررت الدول الدخول في شراكة عالمية جديدة. هذه الشراكة تلزم جميع الدول بالمشاركة في المؤتمرات الدولية لمكافحة التلوث البيئي عن طريق وحدة الحوار المستمر والبناء الذي تحركه الحاجة نحو حماية المجال البيئي، مع مراعاة الترابط المتزايد بين المجتمع الدولي وحقيقة أن مكافحة التلوث البيئي هي أولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي.

تغطي المؤتمرات الدولية مجموعة متنوعة من الموضوعات: حماية المناخ، وسياسة الطاقة المستدامة، والحفاظ على التنوع البيولوجي أو حماية الغابات والبحار والتربة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مكافحة التصحر والإدارة المستدامة للنفايات والحماية من المواد الخطرة.

وقد ساهمت هذه المؤتمرات الدولية من خلال الأسس والتوصيات التي أصدرتها في حماية البيئة بمختلف قطاعاتها وساهمت في وضع العديد من القواعد القانونية التي كانت حجر الزاوية الأول في صرح القانون البيئي الدولي.

ولتوضيح أكثر للموضوع تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب: نتحدث عن مؤتم أستوكهولم (السويد) 1972 في (المطلب الأول) ثم نتناول مؤتمر نيروبي (كينيا) 1982 في (المطلب الثاني) ثم في الأخير نتطرق الى مؤتمر ريودي جانيرو (برازيل) 1992.

المطلب الأول: مؤتمر أستوكهولم (السويد) للبيئة البشرية 1972

أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقمها، وبناءا على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث من ديسمبر عام 1968 الى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية.

وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة أستوكهولم بالسويد في الفترة الممتدة من 05-16 يونيو (جوان) 1972 مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم الى حفظ البيئة

البشرية، ونميتها، شاركت فيه 113 دولة اختتمت أعماله بإبرام أول وثيقة بشأن العلاقات الدولية بخصوص البيئة وهي اعلان حول البيئة الإنسانية تتضمن 109 توصية و16 مبدأ تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الى التعاون في اتخاذ تدابير لحماية الحياة ومواجهة مشكلات البيئة.

ومن خلال ما تم إشارة إليه سابقا سنتطرق في هذا المطلب الى تناول أهم المبادئ التي جاء بها المؤتمر (الفرع الأول) ثم الى أهم نتائج التي توصل اليها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ إعلان أستوكهولم

من أهم المبادئ التي جاء بها مؤتمر أستوكهولم المتعلقة بالبيئة نجد ما يلي:

- للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاهية.
- يتعين الحفاظ لصالح الجيل الحاضر والأجيال المقبلة على الموارد الطبيعية للأرض بما في ذلك الهواء والمياه والتربة.
- يتعين الإبقاء على قدرة الأرض على انتاج الموارد الحيوية المتجددة.
- يتحمل الانسان مسؤولية خاصة في صون التراث المتمثل في الاحياء البرية.
- يتعين استقلال الموارد غير المتجددة، على نحو يصونها من النفاذ.
- يتعين وفق عمليات القاء المواد السامة أو المواد الأخرى وإطلاق الحرارة بكميات كبيرة.
- يجب على الدول أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار.
- للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية للعيش. [1]

[1] اعلان أستوكهولم للبيئة البشرية (1972)، مجلة كلية الحقوق العراقية، العدد الثاني، بدون ذكر مكان النشر، سنة 1985، ص 80.

- استقرار الأسعار والحصول على عائدات مناسبة مقابل السلع الأساسية والمواد الخام هذا بالبيئة للبلدان النامية.[1]

الفرع الثاني: توصيات مؤتمر أستوكهولم

كان من النتائج الرئيسية الأخرى لمؤتمر البيئة البشرية سنة 1972 التي كانت نتاج منافسات شاملة والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- أوجد المؤتمر أساسا لإدراك واسع ضمن الأمم المتحدة عن المشاكل البيئية البشرية، وأشار اهتمام وانتباه الحكومات.
- أكد العلاقة بين الحقوق الإنسان والبيئة ويعتبر اول جهد دولي في سبيل إقرار حق عالمي للإنسان في بيئة سليمة.
- أول ظهور لمصطلح البيئة في الوجود القانوني حيث استخدم هذا المصطلح بدلا من الوسط الإنساني الذي جرى استخدامه في الدعوة للمؤتمر.
- مهد المؤتمر ببدء مرحلة جديدة من الاهتمام الدولي للبيئة وإدراك الأخطار التي باتت تحدق بها في اتجاه تطوير القانوني البيئي.
- اعلان يتضمن 26 مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية التوصية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (P.N.U.E) ليشكل نواة التنسيق والعمل البيئي داخل منظومة الأمم المتحدة[2].
- ترتب عن مؤتمر أستوكهولم ديناميكية ثنائية تتمثل في:

1-ديناميكية وطنية: أصبحت حماية البيئة موضوعا يحتاج الى وضع تنظيمات جديدة خاصة في دول الشمال التي قامت بإنشاء وزارات ووكالات وطنية للبيئة.

[1] علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 60.

[2] عبد المؤمن مجدوب، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة الدفاتر السياسية والقانون، العدد الخامس عشر، بدون ذكر مكان النشر، سنة 2016، ص ص 606-607.

2-ديناميكية دبلوماسية: فقد اتبع مؤتمر أستوكهولم بثلاث مؤتمرات عالمية حضر لها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف إنشاء ديناميكية سياسية في مجالات لم يتمكن مؤتمر أستوكهولم التعمق فيها، تتمثل هذه المؤتمرات في مؤتمر المؤسسات الإنسانية في Vancouver سنة 1972، ومؤتمر دولي حول التصحر في بترولي سنة 1982 ومؤتمر حول الماء سنة 1987.[1]

المطلب الثاني: مؤتمر نيروبي (كينيا) 1982

على الرغم من تحقيق تقدم في البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتحسين نوعية الهواء والماء، و تصنيف الرقابة على المواد الكيميائية و صون عناصر الطبيعة فإن معظم البلدان النامية كانت تشهد تدميرا بيئيا بسرعة وحجم لم يرى لها مثيل من قبل، و هو ما أدى الى عقد مؤتمر نيروبي عاصمة كينيا سنة 10- 18 ماي 1982 بعد مضي عشر سنوات على عقد مؤتمر أستوكهولم برعاية الأمم المتحدة و من خلال ما تم تقديمه سنتطرق في هذا المطلب الى تناول أهم المبادئ التي نص عليها المؤتمر (الفرع الأول) بالإضافة الى أهم نتائج التي خرج بها المؤتمر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ إعلان نيروبي

من بين أهم المبادئ التي جاءت في الإعلان ومتعلقة بحماية البيئة نجد ما يلي:

-حذر من انتقال الاخطار غير العسكرية التي تهدد السلم والامن لتتولى مكان الصدارة من الاهتمام العالمي.

- تحديد أهم مشاكل البيئة وكيفية معالجتها.
- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها.

[1] زبد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء احكام القانون الدولي العام، أطروحة الدكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، سنة 2013، ص 62.

- تأكيد على أهمية دور القانون الدولي للبيئة للإيجاد الحلول للمشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية لكل دولة.[1]
- نص على حماية البيئة والمحافظة عليها بشكل جماعي أو فردي.
- ضمان انتقال البيئة بمواردها الطبيعية الى الأجيال المقبلة في حالة تكفل للجميع الحياة والعيش في ظل الكرامة الإنسانية.
- نص على أن العديد من المشاكل تتجاوز الحدود الإقليمية، والتي يجب حلها لصالح الجميع من خلال المشاورات بين الدول والعمل الدولي الجبري.
- ينبغي على الدول أن تشجع التطورات التدريجي للقانون الدولي للبيئة بما في ذلك الاتفاقيات الدولية.
- توسيع نطاق التعاون في مجال البحث العملي، والإدارة البيئية.[2]

الفرع الثاني: توصيات مؤتمر نيروبي

- اتفق المؤتمرون على وضع آلية للتنفيذ وأطلقوا على مؤتمر نيروبي تسمية اعلان نيروبي من أهم نتائجه:
- أن اعلان نيروبي لا يقل أهمية عن شرعة حقوق الانسان العالمي.
- تم استعراض التدابير المتحدة لتنفيذ اعلان استوكهولم وخطة العمل.
- حث الدول على ملاحظة التغيرات البيئية وأثارها البشرية.
- اعتمد اعلان نيروبي لأجل مساعدة الدول النامية وتقنيا وعلميا.
- معالجة التصحر والجفاف وتشجيع الزراعة ومكافحة الفقر.
- طالب المؤتمرون الدول الكبرى الحد من النفايات العسكرية وتحويلها الى القطاع المدني.

[1] بدرية العوضي، دور المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي للبيئة، مجلة الحقوق، العدد الثاني، جامعة الكويت، سنة 1985، ص 53.

[2] معمر رتيب محمد حافظ، اتفاقية بازل ودورها في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، دار الكتب المصرية، مصر، دون طبعة، سنة 2008، ص 87.

- المساهمة بمساعدة الدول النامية.
- ضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي.[1]

المطلب الثالث: مؤتمر ريودي جانيرو (البرازيل) 1992

لقد رفع المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو عام 1992 قضايا البيئة والتنمية إلى صدارة اهتمامات المجتمع الدولي. أعاد هذا المؤتمر، الذي أطلق عليه اسم "قمة الأرض"، التأكيد على الطبيعة العالمية لقضايا تدهور النظام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية من منظور التنمية المستدامة.

وهو أكبر تجمع عالمي في التاريخ حيث ضم ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من مائة من رؤساء الدول والحكومات استهدف جمالية كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة للنمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.[2]

تعود جذور هذا المؤتمر الى تقرير "برند لاند" الذي كان عنوانه "مستقبلا المشترك" الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها رقم 228/44 في 22 ديسمبر سنة 1989، والذي على ضوئه تم تحضير لعقد مؤتمر البيئة والتنمية في ميثاق البرازيل.

ومنه سنتطرق في هذا المطلب الى أهم المبادئ التي جاء بها المؤتمر (الفرع الأول) ثم على اهم نتائجه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مبادئ إعلان ريودي جانيرو

- في هذا الإعلان تم ربط بين التنمية المستدامة وحماية البيئة.
- أما في ميدان التعاون الدولي تناول الإعلان عدة مبادئ منها:

[1] عامر محمود طراف، أخطار البيئة والنظام الدولي المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 1988، ص 81.

[2] ماجد راغب حلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، دون طبعة، سنة 2007، ص 22.

- تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في استئصال الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة.
- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ وحماية استراد صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض.
- ينبغي أن تتعاون الدول على النهوض بنظام اقتصادي دولي داعم ومتفتح يؤدي الى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان.
- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية تثبت أو منع تغير موقع أي أنشطة ومواد تسبب تدهور شديد للبيئة أو تبين أنها ضارة لصحة الإنسان.
- أما من اجل حماية البيئة جاء في الإعلان عدة مبادئ نذكر منها:
- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة الجميع تسن الدول تشريعات فعالية بشأن البيئة وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية للسياق البيئي والإنمائي.
- من أجل جمالية البيئة تأخذ الدول على نطاق واسع بالمنهج الوقائي حسب قدراتها.
- يتم توفير الحماية للبيئة والموارد الطبيعة للشعوب التي تقع تحت الاحتلال والسيطرة.
- السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تنفصل.[1]

الفرع الثاني: توصيات مؤتمر ريو دي جانيرو

من خلال التأكيد على البعد الكوكبي أو العالمي للمشاكل البيئية، ساهم مؤتمر ريو بشكل كبير في ظهور القانون البيئي الدولي، والذي يتضمن العديد من الاتفاقيات (الاتفاقات الرسمية بين الدول) التي تهدف إلى التحكم في معالجة القضايا البيئية العالمية.

[1] علواني أمبارك، المرجع السابق، ص ص 62-63.

ولقد اختتم مؤتمر ريودي جانيرو أعماله بتوقيع ثلاث اتفاقيات وقع عليها أكثر من 150 دولة هي:

- الاتفاقية الأولى: تتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف الى جمالية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.
- الاتفاقية الثانية: اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لها.
- الاتفاقية الثالثة: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء فقد صدر عن المؤتمر ما يسمى بأجندة القرن 21، والتي هي بمثابة برنامج تنموي للقرن 21 يتكون من 27 مبدأ يهدف الى القضاء على المشاكل البيئية والتنموية، وفيما يعد اعتمدت الجمعية العامة في القرار 191/47 المؤرخ في 22 ديسمبر 1992 ترتيبات مؤسسة دولية جديدة تشمل إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. [1]

وقد ذهب البعض الى القول ان مؤتمر ريودي جانيرو انه أرسي اعتراف عالمي عام بان حماية البيئة من التلوث والتنمية المستدامة لا تخص الدول والحكومات وحدها بل القوانين الداخلية والأشخاص فهي تخص الجميع على حد السواء.

ويرى البعض الاخر الى ان اعمال المؤتمر قد اقرت نظاما عالميا جديدا يقوم على التعاون الدولي، ومع العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

[1] دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة، متوافر على الموقع: http://www.org/law/avl تاريخ الاطلاع :2020/02/14، 12:40.

في الختام نستنتج بأن المشاكل البيئية تؤثر في حد ذاتها على جميع البلدان بغض النظر عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي. هذا هو السبب في أن التنمية والسياسات البيئية يجب أن تستند إلى نهج موحد. مع أخذ ذلك في الاعتبار التهديدات البيئية لا تعترف بالأمكنة والأزمنة إنما تتعدى القومية لتصبح تهديد ذو بعد دولي يستدعي تضافر الجهود الدولية، وهو ما سارعت اليه الدول من خلال إبرام وعقد العديد من المؤتمرات الإطارية المتعددة الأطراف حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين اهم الطرق التي اعتمدت عليها في تطوير المؤسسات الدولية لحماية البيئة العالمية.

هذه المؤتمرات لا تنشئ هياكل مؤسسية جديدة أو تضع قوانين ملزمة، ولكنها تساعد في اتخاذ القرارات وخطط العمل التي تؤدي إلى الإنشاء النهائي للهياكل المؤسسية التي تشرف على القضايا البيئية. كانت إحدى نتائج مساعيها نجاحها في الصياغة واعتماد عدد من الاتفاقيات الدولية والقرارات الأخرى التي تعترف جميعها بحق الإنسان في بيئة صحية، وقد أصدرت معظم دول العالم تشريعات لحماية عناصر البيئة، وألزم بعضها الدولة بحماية البيئة. مع النصوص الدستورية، ورغم كل هذه الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، إلا أن البيئة المحيطة بالناس لا تزال في تناقص دائم، وتفتقر إلى الحماية الحقيقية.

بالإضافة الى ذلك فإنها تعمل على توفير الإطار العام للمفاوضات المتعلقة بالإعلانات الدولية الجديدة، وتوفر الحوافز اللازمة بشأن عقد الاتفاقيات المستقبلية، كما كان لهذه المؤتمرات المساهمة في بلورة مفاهيم جديدة كحقل الامن وإدراج البعد الامن البيئي ضمن ابعاد الإنسانية وهو ما يدخل ضمن استراتيجية حماية البيئة العالمية.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البيئي

تؤثر المشاكل البيئية بحكم طبيعتها على جميع البلدان، بغض النظر عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي. ولمواجهة هذا، يجب تضمين سياسة التنمية والسياسة البيئية في نفس النهج. وإدراكًا لهذا الوضع، تلتزم البلدان في جميع أنحاء العالم بالقانون البيئي الدولي من خلال المشاركة بنشاط في تطوير وتنفيذ الاتفاقيات الجديدة.

تهدف الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البيئي إلى السيطرة على المشكلات البيئية العالمية، وما يحرك المجتمع الدولي أكثر من غيره في الوقت الحالي في سياق القضايا البيئية العالمية هي الاتفاقيات التي ظهرت مباشرة عقب القمة العالمية حول البيئة والتنمية في عام 1992 في ريو دي جانيرو، البرازيل.

اعتماد الاتفاقات الدولية لوضع الإطار وتحديد الإجراءات التي يتعين تنفيذها لحل المشاكل البيئية العالمية: الاحتباس الحراري، وتآكل المناخ، والتنوع البيولوجي، والجفاف، والتصحر.

ولتعرف أكثر عن هذه الاتفاقيات وتقييم الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة والنامية. ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حتى نتناول الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البحري (المطلب الأول)، ثم ننتقل إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة تلوث البري (المطلب الثاني) وفي النهاية نذكر الاتفاقيات الدولية لمكافحة تلوث الجوي (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البحري

تشغل البحار والمحيطات الجزء الأكبر من مساحة الكرة الأرضية، حيث تقضي ما يزيد عن ثلثي هذه المساحة، ولهذا فإن سلامة كوكب الأرض وقابليته للحياة يتوقف على صلاح البحار وسلامة ببيئتها من حيث كونها أدوات فنية للمواصلات، ومستودعا غنيا بالغذاء، والمواد اللازمة للتنمية. [1]

[1] علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 67.

ونظرا لتنوع مصادر التلوث غير أنه يمكن حصرها في المصادر الآتية ذكرها: التلوث الناشئ عن مصادر البر كالتصريف من المنشآت الساحلية، والتلوث عن طريق الإغراق وعن طريق السفن والتلوث من الجو أو من خلاله.

كما يتعرض البحر كذلك لملوثات بحرية صناعية سامة تتمثل في الزيوت الطبيعية والرصاص والكروم والزئبق والفسفور الى درجة يمكن اعتبار البحر بمثابة بحر ميت أو مشرف على الموت.

إن أول المحاولات الدولية لحماية البيئة البحرية كانت ضمن الاتفاقية الدولية للوقاية من تلوث البحار بزيت البترول التي عقدت في لندن 1945، وتلاتها العديد من الاتفاقيات الدولية نذكر منها: اتفاقية جينيف المتعلقة بأعلالي البحار 1958، واتفاقية التدخل البحري في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث النفطي بروكسل 1969، اتفاقية أسلو المتعلقة بالرقابة على التلوث البحري بالإغراق السفن، والطائرات 1972، اتفاقية برشلونة 1976 لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. [1]

ومن خلال ما تم التطرق اليه سابقا سنركز على أهم الاتفاقيات دولية المعاصرة المتعلقة بحماية البيئة البحرية وذلك من خلال الاتفاقية الخاصة بمنع التلوث الناتج عن السفن في (الفرع الأول) ثم الاتفاقية الخاصة بالاستعداد والاستجابة والتعاون في حالة التلوث النفطي في (الفرع الثاني) وفي الأخير الاتفاقية الخاصة بحماية واستخدام مجاري المياه عبر الحدود والبحيرات الدولية في (الفرع الثالث).

[1] علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 67.

الفرع الأول: الاتفاقية الخاصة بمنع التلوث الناتج عن السفن

1978 وتعتبرها بأن الاتفاقيات أداة قانونية واحدة تعرف باسم (ماربول 73 / 78) والهدف منها هو المنع والتحكم في التلوث.[1]

الملاحي من النفط والمواد السائلة الضارة والمجاري والقمامة، أما التخلص من النفايات بإلقائها في البحر فهو مستثنى.

–وهنالك شروط للتحكم تخص مناطق معينة يلزم حمايتها بدرجة أكبر من مناطق البحر الأخرى. ويشمل البحر المتوسط وبحر البلطيق والبحر الاسود وخليج عدن ومنطقة أنتاركتيكا وبحر الشمال غرب اوروبا والبحر الشمالي ومنطقة البحر الكاريبي، اما مناطق البحر الخاصة تقوم منظمة (IOM المنظمة الدولية للمجرة بتنسيق أنشطتها مع منظمات دولية معينة مثل (UNEP) برنامج الامم المتحدة الانمائي.[2]

الفرع الثاني: الاتفاقية الخاصة بالاستعداد والاستجابة والتعاون في حالة التلوث النفطي:

لقد تم التصديق على هذه الاتفاقية في 30 نوفمبر 1990، و الهدف منها هو تسهيل التعاون الدولي، و المساعدة المشتركة للاستعداد و الاستجابة لحالات التلوث النفطي الكبرى التي تهدد البيئة الملاحية و السواحل، و تشجيع الدول للتطوير و الحفاظ على امكانية الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ الناتجة عن التلوث النفطي، أما فيما يتعلق بالسفن والبنايات بمحاذاة الشواطئ، و الموانئ البحرية و المنشآت التي تعمل في مجال النفط، فقد ألزمتها الاتفاقية بالتبليغ عن حالات التلوث و القيام بتطوير خطط الطوارئ لحالات التلوث وقد ألزمتها كذلك بوضع أنظمة وطنية للاستجابة لحالات التلوث النفطي، و أن تتعاون في المسائل الفنية في نقل التكنولوجيا.

[1] – علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 67.

[2] – المرجع نفسه، ص 68.

-وفي مارس 2000 تم العمل بمقتضى البروتوكول الخاص بالمجالات بالاستعدادات والاستجابة والتعاون في حالات التلوث الناتجة عن المواد الخطرة والضارة.

الفرع الثالث: الاتفاقية الخاصة بحماية واستخدام مجاري المياه عبر الحدود والبحيرات الدولية

تم التصديق على هذه الاتفاقية في 17 مارس 1992 والهدف منها هو دعم التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة لحماية المياه السطحية والجوفية عبر الحدود والانظمة الحيوية المتعلقة بها بما فيها البيئة البحرية من انبعاث المواد الخطرة أو التي تسبب الحمضية.

-ولقد تم المصادقة على البروتوكول الخاص بالمياه والصحة في 17 جوان 1999 وكان الهدف من حماية صحة الانسان ورفاهيته بتحسين ادارة المياه وحماية الانظمة الحيوية للمياه ومنع الامراض المتعلقة بالمياه والتحكم فيها وتفكيكها.[1]

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البري

تعد البيئة البرية مصدر للكثير من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية انشاء منظمة حماية النباتات في روما سنة 1951، اتفاق انشاء لجنة مكافحة الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا روما سنة 1963، واتفاقية حضر الاتجار الدولي في انواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في واشنطن 1973، اتفاقية حفظ الاحياء البرية والموائل الطبيعية الاوروبية بارن سنة 1979، اتفاق انشاء لجنة لمكافحة الجراد الصحراوي في شمال غرب افريقيا روما لسنة 1980.

ثم تلتها الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الاهمية الدولية في رامسار سنة 1981، والبروتوكول الخاص يتعدى الاتفاقية السابقة باريس سنة 1982 بروتوكول متعلق بالمناطق

[1] – اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية متوافر على الموقع: https://www.unece.org.water تاريخ الاطلاع : 2020/03/02، 20:30.

المحمية والحيوانات والنباتات البرية في منطقة شرقي افريقيا في بنيروبي سنة 1983، اتفاقية التنوع الحيوي للمحافظة على جميع الاصناف الحيوية 1992.[1]

من خلال كل ما تقدم سوف نتطرق الى اهم الاتفاقيات المتزامنة التي عقدت في فترة التسعينات وبداية القرن الواحد والعسرين كما يلي: الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي. (الفرع الأول)

ثم الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر (الفرع الثاني)، وأيضا الاتفاقية الخاصة بالتأثيرات الناتجة عن الحوادث الصناعية (الفرع الثالث)

الفرع الاول: الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي

تحدد هذه الاتفاقية الإطار الدولي لحماية واستخدام وإدارة التنوع البيولوجي وفقًا للمخاوف المتعلقة بالتنمية المستدامة المحددة بشكل خاص في عام 1987 في تقرير بورتلاند وأعيد التأكيد عليه في قمة الأرض في ريو.[2]

في المادة 2 من الاتفاقية، يُعرَّف التنوع البيولوجي بأنه "التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر، بما في ذلك، في جملة أمور، النظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية وغيرها من النظم الإيكولوجية المائية والمجمعات الإيكولوجية التي تشكل جزءًا منها". يتم الاحتفاظ بثلاثة مستويات من التنوع البيولوجي: مستوى الأنواع (تنوع محدد)، والمستوى ما بين الأنواع (التنوع الجيني) ومستوى النظم الإيكولوجية (تنوع النظم الإيكولوجية).

-كما ألزمت الاتفاقية الدول الاطراف باتخاذ لإجراءات اللازمة للحفاظ على التنوع البيولوجي ولعل اهم ما أدت عليه هذه الاتفاقية على مجموعة من الالتزامات الاساسية تتمثل في:

[1] – علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 74.

[2] – العايب جمال، التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والوطنية للحماية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر سنة 2005، ص 107.

-ادماج متطلبات التنوع البيولوجي ضمن مسار القرار الوطني هو القيام بدراسة التأثير في بيئة.

-الالتزام بالصيانة خارج الموقع الطبيعي اي احداث نظام المناطق المحمية وتهدف الاتفاقية الى تجاوز الوسائل القانونية التقليدي كاتفاقية رامسار، واتفاقية التراث العالمي (اليونسكو)، واكملت اتفاقية التنوع البيولوجي نظام الحماية في المواقع أكثر تدهورا.[1]

-على كل دولة ان تبلور استراتيجيات ومخططات وطنية تضمن الحديث عن سياسة التنوع البيولوجي.

-تشجيع الالتزام باستخدام المستديم لعناصر التنوع البيولوجي.[2]

ولقد تم التصديق على بروتوكول كرتاجينا الخاص بالسلامة الحيوية سنة 1999 للمساعدة على تقليل المخاطر المحتملة الناتجة عن استخدام وتداول ونقل التركيبات العضوية الحية المعدلة (LMOS) عبر الحدود.[3]

الفرع الثاني: الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر

بناء على طلب البلدان المتضررة من هذه الظواهر، تم وضع مكافحة الجفاف والتصحر على جدول أعمال مؤتمر ريو عام 1992. ولم تسفر المناقشات حول هذا الموضوع عن معاهدة في ريو، طُلب من الأمم المتحدة تشكيل لجنة تفاوض حكومية دولية. نتج عن عملها صياغة نص الاتفاقية المعتمدة في باريس عام 1994 وفتح باب التوقيع عليها والتصديق عليها.

[1] – شكراني الحسني، مدخل الى تقييم السياسات البيئية العلمية مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63، المغرب، سنة 2013 ص 155.

[2] – المرجع نفسه، ص 155.

[3] – خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق ص 285.

وتم اعتماد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، ومن التصحر بخاصة في افريقيا في 17 جوان 1994، وتم التوقيع عليها في 15 أكتوبر 1994.

الهدف الرئيسي للاتفاقية هو "مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف في البلدان المتأثرة بشدة بالجفاف و / أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا، من خلال تدابير فعالة على جميع المستويات المدعومة بترتيبات التعاون والشراكة الدولية، كجزء من نهج متكامل متوافق مع جدول أعمال القرن 21، بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة ".

يبدو أن اتفاقية الجفاف والتصحر تولد اهتمامًا أقل وفعالية سياسية مقارنة بالاتفاقيات والبروتوكولات الأخرى.[1]

الفرع الثالث: الاتفاقية الخاصة بالتأثيرات عبر الحدود الناتجة عن الحوادث الصناعية

دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في 19 افريل 2000 والهدف منها حماية صحة الانسان والبيئة من الاثار الخطرة للحوادث الصناعية التي يمتد تأثيرها عبر الحدود.

وألزمت الاتفاقية الدول الاطراف فيها بما يلي:

-التشاور مع العامة فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ إجراءات للتقليل من المخاطر الناتجة عن الحوادث الصناعية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع هذه الاخيرة، ولاستعدادها، والاستجابة حال وقوعها.

-تقديم المساعدة عند وقوع الحادث، والتعاون في مجال تبادل المعلومات البحث والتطوير التي تشمل كل ما يتعلق بالأنظمة وتكنولوجيا الادارة السلمية.

[1] – عبد الله الجذوع، التصحر (تدهور النظام البيئي)، دار دجلة عمان، الأردن، دون طبعة، سنة 2010، ص 15.

-وتقديم المعلومات اللازمة للعامة فيما يتعلق بطبيعة الانشطة الخطيرة والمخاطر المصاحبة لها والاجراءات اللازم اتخاذها في حال وقوع حادث.

-وتم تأسيس مراكز تنسيق اقليمية في وارسو (للتدريب والتمرين على الحوادث الصناعية).

وفي بودابست (لمنع وقوع الحوادث الصناعية) وذلك لدعم القدرات على مواجهة الحوادث الصناعية ولاستعداد لها مستقبلا.[1]

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث الجوي

وضع المجتمع الدولي العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيئة الجوية منها نذكر مثلا اتفاقية فيينا لتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي سنة 1968 تلتها اتفاقية جنيف سنة 1977 للحماية من تلوث الهواء والضوضاء، اتفاقية جنيف سنة 1979 المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود. [2]

-ومن خلال كل ما سبق الاشارة اليه من اتفاقيات الدولية سنتناول اهم الاتفاقيات المتزامنة لها واول ما نتطرق اليه هي اتفاقية فينا سنة 1985 الخاصة بحماية طبقة الاوزون (الفرع الاول) ثم نتنقل الى اتفاقية كيوتو سنة 1997 الخاصة بخفض انبعاث الغازات الضارة (الفرع الثاني) وفي الاخير اتفاقية باريس سنة 2015 الخاصة بالتغيرات المناخية (الفرع الثالث)

الفرع الأول: اتفاقية فينا سنة 1985 الخاصة بحماية طبقة الاوزون

لقد تم تصديق على هذه الاتفاقية في فينا في 22 مارس 1985، الهدف منها حماية الصحة البشرية والبيئة من الاثار الضارة التي تنجم او يرجح ان تنجم عن الانشطة البشرية التي تحدث تعديلات في طبقة الاوزون.

---

[1] – وزارة الدولة لشؤون البيئة، الاتفاقيات الدولية، متوافر على الموقع:
www.eeaa.gov.eg تاريخ الاطلاع : 2020/03/05 16:10.

[2] –المرجع نفسه

ولتحقيق هذه الغاية على الاطراف ان تتخذ التدابير المناسبة وفق الاتفاقية والبروتوكولات التابعة لها، اتخاذ التدابير التشريعية او الادارية المناسبة؛ والتعاون من اجل التنسيق السياسات المناسبة لمراقبة او تحديد او خفض او منع الانشطة البشرية والتعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة من اجل تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها[1].

-تتعهد الاطراف حسب الاقتصاد بان:

-تتعاون مباشرة عن طريق الهيئات الدولية المختصة في اجراء البحوث.

-تتعاون مباشرة لضمان تجميع الابحاث وبيانات الرصد.

-تعمل الدول الاطراف على تسجيل وتشجيع تبادل المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والقانونية.

-تتعاون الاطراف بما يتفق مع قوانينها ولوائحها وممارساتها الوطنية في العمل والتكنولوجيا والمعرفة.

-تسهيل اكتساب الاطراف الاخرى التكنولوجيا والبديلة.

-توفير المعدات والتسجيلات اللازمة للبحث والملاحظة المنتظمة.[2]

الفرع الثاني: اتفاقية كيوتو سنة 1997 الخاصة بخفض انبعاث الغازات الضارة

هو نتيجة مفاوضات سياسية صعبة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول النامية. تم اعتماده في عام 1997 وبالتالي فهو مفتوح للتوقيع والتصديق، والهدف منه هو الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وخفضها عن طريق تحديد حصص الانبعاثات التي يتعين على البلدان المتقدمة احترامها.

وقد سميت الاتفاقية بهذا الاسم نسبة الى المدينة اليابانية في شهر ديسمبر 1997، وتم البدء بتطبيق اتفاقية كيوتو منذ سنة 2005، وقد شارك في التوقيع على هذه الاتفاقية 41 دولة

[1] وزارة الدولة لشؤون البيئة، المرجع السابق.

[2] – المرجع نفسه.

بالإضافة الى الاتحاد الاوروبي، وتم خفض انبعاثات غاز الدفيئة الى نسبة 5.2 في المائة خلال فترة الالتزام بالاتفاقية.

-ولتحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها الاتفاقية كان يجب على الدول المشاركة في اتفاقية كيوتو ان تجمع بين عدة استراتيجيات وهي كما يأتي:

-وضع القيود على أكبر الدول التي ينبعث منها غازات الدفيئة وتسبب تلوث البيئة.

-ادارة وسائل النقل لتقليل او خفض نسبة الانبعاثات لغازات الدفيئة من السيارات ووسائل المواصلات.

-الاستفادة بشكل أكبر من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والديزل الحيوي بدلا من الاعتماد على الوقود الاحفوري بشكل اساسي.[1]

الفرع الثالث: اتفاقية باريس سنة 2015 خاصة بالتغييرات المناخية

بعد سلسلة من المبادرات منذ سنة 1992 بخصوص الحد من انبعاثات غاز البيت الزجاجي، و المسببة لارتفاع درجة حرارة الجو في هذا العالم، جرى التواصل في باريس ديسمبر 2015 الى اتفاقية بهذا الشأن، ضمن اطار اتفاقية تغيير المناخ الدولية بحضور 195 دولة، و منظمات دولية، و تهدف هذه الاتفاقية (التي اطلق عليها اسم اتفاقية باريس) الى حصر ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم بحلول سنة 2100، بأقل من سقف 02 مئوية مقارنة بمستويات قبل التصنيع، و تكييف مجتمعات العالم للتعايش مع الاختلال المناخي الحالي، و مع العلم انه في ظل استمرار الاتجاهات الحالية للانبعاثات (2010/ 2000) فإن الارتفاع في متوسط الحرارة العالمية سيصل الى معدلات مدمرة تبلغ -7. 03. 8. 04 في 2100.

ويمكن إحمال أهم الخطوط العامة للاتفاقية فيما يلي:

[1] – ما هي اتفاقية كيوتو، متوافر على الموقع:
https://stor.com ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/06، 19:50.

-هدف طويل المدى لتقييد التسخين العالمي بسقف 02 مئوية أو قدر الإمكان 01.6 بحلول سنة 2100.

للوصول الى هذا الهدف قضت الاتفاقية ان على الدول التزام سقوف للانبعاثات، لكن منها مع ملاحظة ان التزام السقوف سيستغرق وقتا اطول في الدول النامية.[1]

-تقديم وعود وطنية لتخفيض الانبعاثات. قبل المؤتمر وأثنائه، قدمت 186 دولة ما يسمى "مساهمات مخططة محددة وطنيا"

وتمثل هذه المساهمات وعودا من هذه الدول لتقييد الانبعاثات اثناء عشرينيات هذا القرن في طريق الانتقال الى الحياد في انبعاث الكربون في النصف الثاني من القرن، وحيث تصدق الدولة على الاتفاقية تصبح ملزمة (معنويا) بتطبيق الوعود واتباع اجراءات تخفيفه لتطبيق اهداف الاتفاقية.

-خطة لحفز الدول للوعد، المساهمة بتخفيض أكبر للانبعاثات من خلال تحسين مساهماتها المخططة كل خمس سنوات، وسيكون الهدف ايقاف استخدام الوقود الاحفوري الاكثر تلويثا للبيئة.

-تنص الاتفاقية على ان الدول المتقدمة تستمر في مساعدة الدول المتقدمة تستمر في مساعدة الدول النامية ماليا بشكل قروض واعانات للتحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والتعامل ايضا مع تبعات التغيير المناخي. كما دعت الاتفاقية دولا صاعدة والنامية ايضا معتمدة لتقديم المساعدة المالية اختياريا.

-خطة لمراقبة التزام الدول بوعودها وتحقيقها. تنطوي اتفاقية باريس على عملية جرد في 2020 وكل خمس سنوات فيما بعد لتقييم التقدم لتحقيق أهداف الاتفاقية ولتشجيع الدول بتقديم وعود بتخفيض أكبر للانبعاثات، وترسم الاتفاقية خططا لهيكل جديد للشفافية للتحقق من ان

[1] – علي مزرا، اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط، سلسلة الدراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بدون ذكر العدد، قطر، سنة 2016، ص 1.

الدول تنفذ وعودها بغية الزامها بالتنفيذ واعلام "سجل الجرد" بذلك، وعلى الدول ان تفصح عن مخزون الانبعاثات والمعلومات وذلك لمتابعة مدى تنفيذ وعودها ومساهماتها الوطنية.[1]

في الختام، إن المحافظة على البيئة وصيانتها مسئولية المجتمع الدولي بأسره، وإن حدوث أي خلل في البيئة في أي مكان من دول العالم تنعكس آثاره السلبية على الجميع دون تفرقة، حيث تجمع هذه الاتفاقيات بين البلدان المتقدمة والنامية.

لقد أدركت دول العالم أن الأخطار البيئية التي تهدد العالم ليست خاصة بدولة دون الأخرى، وإنما يجب أن تتعاون الدول مع بعضها من أجل التصدي للأخطار البيئية، ولذلك بدأت المبادرات الوطنية بسن تشريعات وقوانين داخلية في كل دولة من أجل حماية البيئة، وجديرٌ بالذكر أن الجهود الرامية إلى حماية البيئة على الصعيد الداخلي، وفي إطار التشريعات الوطنية لا يمكن أن تؤتي ثمارها بمفردها مالم تقترن بجهود أخرى مكملة لها على الصعيد الدولي.

وتحاول المفاوضات الدولية التي تعقد بشكل دوري في إطار عمل ورصد هذه الاتفاقيات أن تزيد في السنوات القادمة مستويات التزام، ومشاركة الدول المتقدمة والدول النامية في محاولات التزام، وتنظيم المجتمع الدولي من أجل تقديم إجابات للمشاكل البيئية المعاصرة ولحل المشاكل البيئية العالمية.

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقيات قد اجتذبت انضمام جميع دول العالم تقريبًا فإن الالتزامات التي تعهدت بها تبدو البلدان في حدها الأدنى وغير كافية فيما يتعلق بحجم وخطورة هذه المشاكل.

[1] – علي مزرا، المرجع السابق، ص ص 2-3.

أخيرًا، نقول إن العالم ليس موحدًا بيئيًا، تختلف البلدان في بيئتها من حيث الموارد. وفي ضوء ذلك، لا يوجد حل واحد يعمل في كل مكان لحماية البيئة. إن التفاوتات البيئية في العالم موازية للعقبات الاقتصادية، والتي تشكل عقبات رئيسية في تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وخاصة في البلدان النامية، على هذا النحو توجد صعوبة في إقناع جميع الدول بالمشاركة في الجهود المطلوبة لحل المشاكل البيئية وتتشكل عقبة أمام تطبيق قواعد القانون الدولي البيئي بصفة عامة.

الاتفاقيات البيئية الدولية مهمة لأنها تسمح لمختلف البلدان بالعمل معًا لإيجاد حلول للمشاكل البيئية. حيث لا تعتمد جودة البيئة فقط على ما يتم داخل حدود الدولة، ولكن أيضًا على الأنشطة التي يتم تنفيذها في الخارج في كثير من الحالات، لا تكفي الإجراءات المتخذة في دولة لوحدها لحماية البيئة والموارد وصحة مواطنيها. فهي بحاجة إلى العمل مع البلدان الأخرى لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل البيئية العالمية التي لها تأثير مباشر على الجميع.

المعاهدات هي بلا شك الوسيلة الأساسية التي يستجيب بها المجتمع الدولي للحاجة إلى تنظيم الأنشطة التي تهدد البيئة. وبظهور سلسلة من الاتفاقيات والإجراءات التي تهدف إلى المساهمة في الجمع بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية. تواجه الدول الموقعة تحديات في تحقيق أهداف الاتفاقيات ودمجها باستمرار على جميع المستويات.

إن التحدي الذي يواجه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لا يتمثل فقط في الاستجابة من خلال زيادة عدد إجراءاتها وقراراتها، ولكن أيضًا في تعزيز تأثيرها وفعاليتها.

على مدى العقدين الماضيين، كان هناك تحول كبير في موقف المجتمع العالمي من الحفاظ على البيئة وإدارتها. جزء من هذا التغيير كان الزيادة الهائلة في عدد ونطاق المنظمات الدولية التي تتعامل مع الاهتمامات البيئية. وهو ما سوف نتطرق اليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

المنظمات الدولية الفاعلة في مجال مكافحة التلوث البيئي

تعتبر القضايا البيئية هي الأكثر عالمية حاليا، من حيث جوهرها ونطاق عملها، وبالتالي يعتمد مستقبل البشرية إلى حد كبير على القدرة على إنشاء شبكة فعالة من المنظمات الدولية المتعددة الأطراف. وتتطلب معالجة مشاكل التلوث هذا التعاون على المستوى العالمي. ويشمل ذلك العمل مع المنظمات والشبكات المحلية والعالمية لزيادة التآزر والتنسيق وتعزيز التوعية وتبادل المعلومات.

المنظمات الدولية اهتمت أيضا بمجال إضفاء حماية قانونية على البيئة، وذلك باعتبار هذه المنظمات كطرف فاعل وأساسي في التنمية المستدامة، كذلك المنظمات الدولية المتخصصة ونخص الذكر منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للتجارة، والمنظمات الدولية غير الحكومية كان لها جانب أيضا من ناحية اهتمامها بمجال حماية البيئة من الجرائم المحيطة بها . إن كل هذه الجهود جاءت من أجل ترسيخ فكرة تحمل المسؤولية لدى الدول في مجال حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وكخطوة على طريق التنمية،

ومن هذا المنطلق تهدف هذه المنظمات الدولية من جميع الأنواع، الحكومية وغير الحكومية، إلى حد كبير إلى أداء دورها في ضوء مبادئها وأهدافها المنصوص عليها في مواثيقها وتناولت البعد البيئي الخاص بها، والمتمثل في حماية البيئة والحفاظ عليها.

ولدراسة هذا الموضوع والتعرف على المبادئ والأهداف البيئية التي اعتمدت عليها المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير حكومية من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها تم التطرق الى نقطتين أساسيتين في هذا الفصل هما:

المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية العاملة في مجال مكافحة التلوث البيئي.

أما المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة التلوث البيئي.

المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية العاملة في مجال مكافحة تلوث البيئي

لطالما كان للمنظمات الدولية الحكومية دورا رائدا في تطوير القانون الدولي العام، وهي اليوم تلعب دورها الرئيسي، و الأساسي في مجال تطوير و حماية البيئة الدولية خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار ان موضوع حماية البيئة أصبح الشغل الشاغل للمجموعة الدولية ككل، كما أنه يخرج عن نطاق و قدرات دولة معينة او مجموعة معينة من الدول فهو لا محالة مشكل أو انشغال عالمي أو إقليمي، و على هذا الأساس عالجنا هذا المبحث من خلال مطلبين إثنين كالتالي: نتناول المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة التلوث البيئي (المطلب الأول)، ثم المنظمات الإقليمية المهتمة بمكافحة التلوث البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة التلوث البيئي

قدمت المنظمات الدولية الحكومية على تنوعها، دورا هاما في مجال الحماية المستدامة للبيئة، ويتضح ذلك من خلال جملة من الأنشطة المتعددة في مجال البيئي، أو القيام بالدراسات وتبنى البرامج ذات الصلة الوثيقة بموضوع البيئة ومكافحة التلوث البيئي الى جانب إصدار القرارات واللوائح و التوصيات التي من شأنها ضمان حماية البيئة، والمحافظة عليها، ومن هذه المنظمات نذكر الأمم المتحدة ومنظمة الأرصاد ....الخ ومن هنا سوف نتطرق في هذا المطلب الى دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة التلوث البيئي (الفرع الأول) ثم تنتقل الى دور المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في مكافحة التلوث البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة التلوث البيئي

لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة أي نص صريح يخول الأمم المتحدة الاهتمام بشؤون البيئة فكما هو معروف تمت صياغة الميثاق في عام 1945، ولم يكن موجود مفهوم البيئة فهي لم تكن من بين الموضوعات المطروحة أو الملحة في العلاقات الدولية التي توجب الحل المستعجل أنداك

ومع تزايد الاهتمام الدولي بحماية البيئة تمكنت الأمم المتحدة استنادا الى نصوص واردة في الميثاق ذات طابع عالمي إدخال البيئة وصيانة الوسط الطبيعي ضمن اهتماها المتعددة.

واستنادا الى المادة 3/1، والمادة 56 من الميثاق المتعلقة بالتعاون الدولي بدأت الأمم ضمن الأهداف المنوطة بها من جهة، ومن جهة أخرى قد رعت الأمم المتحدة برنامج من اجل حماية البيئة العالمية من التلوث وعليه سنتطرق للعناصر التالية:

- تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- وظائف برامج الأمم المتحدة للبيئة.
- استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أولا: تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة

لقد تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP يونيب) خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية بستوكهولم سنة 1972[1]، وذلك بموجب التوصية رقم 2997 الصادرة عن الجمعية العامة بتاريخ 15 ديسمبر 1972 بمقتضى هذا القرار يتكون مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من 85 عضو انتخبتهم الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويتخذ هذا المؤتمر مدينة نيروبي العاصمة الكينية مقرا له.

انتخبتهم لمدة ثلاث سنوات بناءا على المنطلق التالي: 16 مقعد للدول الافريقية، 13 مقعد للدول الآسيوية 06 مقاعد للدول أوروبا الشرقية، 10 مقاعد للدول أمريكا اللاتينية 13 مقعد لدول أوروبا الغربية وغيرها من الدول.[1]

كما أقرت الجمعية العامة أن يقوم مجلس الإدارة بتقرير سنويا الى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي يحيل الى الجمعية العامة، ويجتمع مجلس الإدارة

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، دون طبعة، سنة 2014، ص 308.

لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرة كل سنة، حيث يتولى اسم سياسة هذا البرنامج، كما يعتبر كذلك مسؤول عن النهوض بالتعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة.[1]

بالإضافة لمجلس الإدارة نجد أن الجمعية العامة، فقد وضعت أجهزة أخرى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تتمثل في:

- مجلس إدارة.
- صندوق بيئي.
- مجلس التنسيق.
- الأمانة العامة.[2]

كما تتولى امانة العامة برنامج الأمم المتحدة مسؤولية الإشراف على البرامج المتعلقة بالبيئة وتنسيق العمل بالدراسات والبحوث أو تنفيذ المشروعات التي يقرها المجلس إدارة البرامج، وبصفة عامة تتمحور أنشطة البرامج حول 03 مهام أساسية وهي:

- إقامة نظام دولي مرجعي يكون مصدرا للمعلومات المتعلقة بالبيئة.
- رسم استراتيجية لإدارة البيئة وتشجيع التعاون التكنولوجي.
- النهوض بالتعاون الدولي والوطني للبيئة.[3]

ثانيا: وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة

يتمحور الهدف الرئيسي للإنشاء برنامج الأمم المتحدة حول جعل من هذه الهيئة منظمة ذات قيمة عالية ومكانة خاصة في مجال البيئة العالمية، وذلك من أجل تثمين وتنسيق الناشطات البيئة في إطار منظمة الأمم المتحدة ولتحقيق هذا الهدف يقوم البرنامج بالوظائف والمسؤوليات التالية:

[1] رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص 101.

[2] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 306.

[3] المرجع نفسه، ص 308.

- النهوض بالتعاون الدولي في المجال البيئي مع العمل على تقديم التوجهات بالسياسات التي توضع لتنفيذ هذا الغرض.
- العمل على وضع إرشادات السياسية العامة، بهدف القيام بالتوجيهات وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- استعراض واستلام التقارير الدورية للمدير التنفيذي بشأن تنفيذ البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.
- الإبقاء على حالة الموقف البيئي العالمي وجعله تحت البحث والمراجعة المستمرة.[1]
- النهوض بمساهمة الهيئات العلمية والهيئات المختصة بهدف اكتساب المعارف وتبادل المعلومات، والمعارف البيئية وتقويمها بحسب الاقتضاء.
- العمل على تعبئة الوعي العام واقناع الحكومات من اجل إعادة تنظيم اللقاءات لحماية البيئة.
- جمع البيانات العلمية المعنية بالبيئة، وتقديم المعلومات البيئة.
- المساهمة في مراجعة النظم والتدابير البيئة الوطنية والدولية في الدول النامية، وجعلها تحت المراقبة المستمرة بهدف ترقيتها.
- تشجيع مختلف الجهات سواء كانت الأمم المتحدة أو خارجها، من أجل القيام بالأعمال المنطوة بالبرنامج مع ضرورة القيام بمراجعة سنوية.
- المساهمة في تطوير القانون البيئي على المستوى الوطني والإقليمي.[2]

ثالثا: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تتحدد الاستراتيجية المتبعة من طرف برنامج المتحدة للبيئة فيما يلي:

[1] رياض صالح أبو العطا، المرجع السابق، ص 104.

[2] المرجع نفسه، ص 105.

- تشجيع ابرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا البيئة العالمية، ومثال ذلك التغيرات في الأرصاد الجوية واستغلال أعماق البحار.
- العمل على ابرام المؤتمرات واتفاقيات دولية، والثنائية بخصوص مواضيع بيئية في أماكن جغرافية محددة مثل الأنهار الدولية، والحد من الملوثات عبر الحدود الوطنية.
- إدخال القانون البيئي ضمن الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الدولية.
- محاولة تكييف القانون البيئية الوطنية، ضمن المتطلبات المتعلقة الدولي البيئي.

كما يمر عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بثلاثة مراحل متتابعة كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** الحصول على المعلومات متعلقة بالمشاكل التي تواجه البيئة وطريقة إيجاد الحلول لها، ويتم وضعها داخل التقارير التي تتناقش الوضع البيئي، وتقدم لمجلس الإدارة.
- **المرحلة الثانية:** يتم فيها توضيح الأهداف والاستراتيجيات المفروض تحقيقها عند القيام ببعض الاعمال.
- **المرحلة الثالثة:** تتمثل في الأنشطة والاعمال التي يتم اختيارها وتحظى بدعم من صندوق البيئة.[1]

في الأخير نقول بان برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهاز توجيهي يوجه أنشطة الدول فيما يتعلق بشؤون البيئة وليس تنفيذي لأنه يقوم بجمع المعلومات، والبيانات العلمية البيئية، وبعد دراستها، وتقيمها يقدم تلك المعلومات الايكولوجية للحكومات والجمهور لمناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة، فهو يوصف بأنه الضمير البيئي للأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ السياسات والممارسات السليمة بيئيا وأفضل لزيادة الصمود في وجهه الازمات المستقبلية.

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص ص 333-334.

الفرع الثاني: دور منظمة الأرصاد الجوية في مكافحة التلوث البيئي

منظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) هي منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها 191 دولة من الأعضاء والأقاليم وقد أنشأت من المنظمة الدولية للأرصاد الجوية (IMO) التي تأسست في سنة 1873، وفي سنة 1950 أصبحت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة للأرصاد الجوية (الطقس والمناخ) والهيدرولوجيا التشغيلية والعلوم الجيوفيزيائية، يقع مفرها في جنيف سويسرا، وهي من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[1] ويتجسد عملها فيما يلي:

- الأهداف البيئية لمنظمة الأرصاد الجوية.
- استراتيجية العمل البيئي لمنظمة الأرصاد الجوية.

أولا: الأهداف البيئية لمنظمة الأرصاد الجوية

بتجسيد عمل منظمة الأرصاد الجوية من خلال تحقيق برنامجها لحماية البيئة، وذلك عن طريق ما يلي:

- تسهيل التعاون وتأسيس المراقبة الجوية.
- تشجيع نظم تبادل المعلومات ونشر الاحصائيات المتعلقة بالنواد الجوية.
- الاستفادة من الأنواع الجوية في الملاحة الجوية والبحرية شاكل المياه والزراعة والنشاطات الإنسانية الأخرى.[2]
- تشجيع البحوث والتدريب في مجال الانواء الجوية والتعاون بين الخدمات المائية والانواء الجوية.
- محاولة العمل على إبقاء الأجواء نقية من جميع الملوثات

[1] أسماء سعد الدين، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، متوافر على الموقع: https://www.al.mnsal.com، تاريخ الاطلاع: 13/ 03/ 2020، 30: 17.

[2] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، متوافر على الموقع: https://av.m.wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع: 2020/03/14، 48: 08.

- تتكون المنظمة من مؤتمر، ومجلس تنفيذي وست رابطات إقليمية وثمانية لجان فنية إضافة الى أمانة عامة.
- تعد المنظمة المسؤول الأول عن تقويم تآكل طبقة الأوزون وعواقب ذلك.
- تشارك المنظمة الأرصاد الجوية مع برامج الأمم المتحدة للبيئة في المجلس الحكومي لتغير المناخ.

ثانيا: استراتيجية العمل البيئي لمنظمة الأرصاد الجوية:

من أغراض عمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي تسعى جاهدة للوصول اليها نجد ما يلي:

- تميز سبيل التعاون العالمي لإنشاء شبكات من المحطات للقيام بمراقبة الأحوال الجوية والمناخية والهيدرولوجية والجيوفيزيائية.
- تبادل المعلومات وتجهيزها وتوجيه البيانات ذات الصلة.
- تساعد على نقل التكنولوجيا والتدريب والبحوث تعزيز التعاون بين خدمات اللجان الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا للأعضاء.
- توسيع دائرة تطبيقات الأرصاد الجوية لخدمات الطقس العامة والزراعة، والطيران والشحن والبيئة، وقضايا المياه.[1]
- توفير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية برامج حيوية للنهوض بالخدمات المناخية.
- تحذيرات من أجل انقاذ الأرواح وتحقيق من أثار الكوارث الطبيعة.
- كما تسهم في حد من أثار الكوارث التي يسببها الإنسان مثل تلك المرتبطة بالحوادث الكيميائية والنووية وحدائق الغابات وغيرها.
- مراجعة البيانات المتعلقة بالأرصاد الجوية المؤثرة على الأجواء العالمية.

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المرجع السابق.

- تدعم منظمة الأرصاد الجوية تنفيذ عدد من الاتفاقيات للحكومات بشأن المسائل ذات الصلة.

هذه الأنشطة التي تساهم في ضمان حماية البيئة ورفاهية الأمم.[1]

المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية المهتمة بمكافحة التلوث البيئي

إن المنظمات الدولية الإقليمية هي عبارة عن منظمات يتم انشائها لموجب معاهدة دولية بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا وتجمعها عوامل التضامن الاجتماعي المختلط بالتاريخ المشترك والحضارة المشتركة تهدف الى تحقيق أهداف تخدم المصالح المشتركة بين هذه الدول، فنجد مجموعة من المنظمات التي تلعب دور مهما في مجال حماية البيئة من التلوث نذكر منها: دور جامعة الدول العربية في مكافحة التلوث البيئي (الفرع الأول) ونتطرق الى دور منظمة الدول الامريكية في مكافحة التلوث البيئي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور جامعة الدول العربية في مكافحة التلوث البيئي

من أهداف جامعة الدول العربية العمل على تحقيق التعاون العربي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم يتضمن ميثاق الجامعة الدول العربية أي ينص بتعلق بحماية البيئة ومكافحة التلوث، ومع ذلك فقد اهتمت الجامعة ومنظماتها المتخصصة ابتداء من سنة 1972 بشؤون البيئة من خلال ما يلي:

- الأهداف البيئية لجامعة الدول العربية.
- استراتيجية العمل البيئي لجامعة الدول العربية.

أولا: الأهداف البيئية لجامعة الدول العربية

من خلال قرار مجلس الجامعة العربية رقم (738 ق-د-ع-88-ج3-1987/09/22) تمت الموافقة على النظام الأساسي لمجلس الوزراء العرب المسؤولون على شؤون البيئة، ويتلخص

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المرجع السابق.

برنامج التي يسعى لتحقيقها في مجالات شؤون البيئة وفقا لنص المادة الثالثة من النظام الأساسي للمجلس بما يلي: [1]

- وضع استراتيجية عربية لإدارة البيئة وحمايتها، وذلك عن طريق التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة، إذ يساعد ذلك في تحديد المشاكل البيئية في الوطن العربي وفرض أولويات العمل اللازمة لمواجهتها.
- تقسيم الأثر البيئي للمشاريع التنموية.
- العمل على دمج الاعتبارات البيئية في مراحل التخطيط وجعلها جزء من التنمية.
- تشجيع الدول الأعضاء على انشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات الكفيلة بحماية البيئة والمحافظة عليها والتعاون مع الهيئات التطوعية ذات الاهتمام البيئي.
- العمل على جمع المعلومات الخاصة بالوضع البيئي في الوطن العربي والأنشطة البيئية المختلفة من قبل الجهات المتخصصة في الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة، وتسهيل سبل تبادلها للاستفادة منها واعداد دليل بالخبرات الغربية المتوافرة في مجالات شؤون البيئة.

لقد حرص مجلس وزراء البيئة على ابلاء الأهمية القصوى في برامج عمله لقضيتين أساسيتين: تمثلت القضية الأولى: في تعزيز وبناء القدرات العربية بما يؤهلها الى تعامل مع المشاكل البيئية المختلفة.

أما القضية الثانية: هي التي أولاها المجلس اهتمامه خلال هذه المرحلة من منطلق التزام الدول العربية بالقيام بمسؤولياتها في الحفاظ على البيئة في إطار المسؤولية المشتركة والمتبادلة بين الدول المتقدمة والنامية.[2]

[1] إسلام عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث–في ضوء الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 2016، ص ص، 350–351.

[2] المرجع نفسه، ص 352.

ثانيا: استراتيجية العمل البيئي لجامعة الدول العربية ومن هذا كله نرى أن دور الجامعة الدول العربية في مجال حماية البيئة من التلوث ضعيفة وغير قادرة على مواجهة التحديات البيئية نتيجة استعمال التكنولوجيا وانتشار الكثير من الصناعات والتصحر وتلوث المياه الإقليمية العربية وانتشار الامراض في بعض الجهات العربية.

وكنا نأمل من الجامعة ان تضع أهدافا لها وأسسا واضحة للحد من هذه المخاطر، ومن خلال استراتيجية واضحة وخطط منتظمة ودورية يجب القيام بها من خلال:

- تفعيل الدور الإعلامي والذي نعده سلاحا فاعلا في حماية البيئة ويعد اجراء وقائيا.
- نشر الوعي البيئي للمواطن العربي من خلال الندوات والمؤتمرات، وتفعيل عمل المنظمات الوطنية ودعمها.
- انشاء صندوق عربي خاص بالبيئة لمواجهة التحديات البيئية.
- تبادل الخبرات والمعلومات وإنشاء شبكة المعلومات العربية الخاصة بالبيئة.
- العمل على طرح تشريع عربي موحد لجميع الدول العربية في مجال حماية البيئة من التلوث.[1]

الفرع الثاني: دور منظمة الدول الامريكية في مكافحة التلوث البيئي

تعتبر دول القارة الامريكية من أكثر الدول إسهامًا في تلوث البيئة مما دفع منظمة الدول الامريكية في مكافحة التلوث البيئي الى اتخاذ إجراءات حاسمة لدحر تلوث في القارة الامريكية. وقد اختلف نشاط الدول القارة الامريكية من حيث استعداد الدول الأعضاء للعمل في مجال حماية البيئة ويمكن الإشارة الى فوارق كبيرة بين دول شمال القارة عن دول الجنوب سنتطرق الى اهم نشاط دول القارة في إطار المنظمة ككل ثم الى استراتيجية العمل البيئي للمنظمة:

- الأهداف البيئية لمنظمة الدول الامريكية.
- استراتيجية العمل البيئي لمنظمة الدول الامريكية.

[1] علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 106.

أولا: الأهداف البيئية لمنظمة الدول الامريكية:

لم ينص ميثاق المنظمة على موضوع حماية البيئة، الا أن المنظمة عنيت ومنذ زمن بعيد بالعديد من الأنشطة البيئة منها:

- نجد المؤتمر الثامن للمنظمة سنة 1938 بتشكيل لجنة خبراء لدراسة المشاكل المتعلقة بالطبيعة والحياة البرية في الدول الامريكية، ودخلت خير التنفيذ سنة 1942.
- تهدف هذه الاتفاقية الى حماية البيئة وتبني إجراءات محددة للتعاون بغية المحافظة على الطبيعة.
- اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإدارة الحياة البرية والطبيعية حماية الأصناف المهددة بالانقراض، وعليه تعد هذه الاتفاقية المعروفة باتفاقية واشنطن متطورة بالبشر الى وقت عقدها.[1]

أقرت العدد من البنود القانونية الضرورية على الصعيدين الدولي والوطني لضمان الاستقرار والايكولوجي وحفظ التربة والمراقبة البيئية والتثقيف والبحوث.[2]

ثانيا: استراتيجية العمل البيئي لمنظمة الدول الامريكية:

وتتمثل هذه الاستراتيجية العمل البيئي في الاتفاق التبادل الحر لدول شمال أمريكا.

تناولت دباجة هذا الاتفاق المبرم 14 ديسمبر 1992 بين كندا الولايات المتحدة والمكسيك وهو الاتفاق الذي أسس لمنطقة تبادل حربين الدول الثلاث واعتبار مؤسسة فوق وطنية فهو اتفاق مالي اقتصادي، وهو ما يبرز أرادة الدول الثلاث في تحقيق تنمية مستدامة وتدعيم لوائح حماية البيئة.

[1] وافي حاجة، الاهتمام الدولي بحماية البيئة، متوافر على الموقع : https://www.droitetentreprise.com ، تاريخ الاطلاع 2020/03/15، 40: 15.

[2] المرجع نفسه.

كما تم ابرام اتفاق خاص متعلق بالتعاون في هذا المجال في 13 سبتمبر 1993 وقد تضمن:

- قواعد مفصلة تلزم الدول المتعاقدة بضرورة الرصد وتطبيق اللوائح والقوانين البيئية واعداد ونشر تقارير دورية عن حالة البيئة.
- حظر استراد المواد التي لا تتوافر على المعايير الصحية والبيئية.
- ثم انشاء لجنة للتعاون البيئي تتكون من: مجلس وأمانة عامة وهيئة استشارية مختلطة.
- تلقي الأمانة رسائل من المنظمات غير حكومية أو من اشخاص الدول الثلاث في حالة عدم التطبيق الفعلي للنصوص المتعلقة بالبيئية.[1]

فإن نستنتج أن إنشاء مؤسسات بيئية دولية فعالة من شأنه تحسين جودة البيئة العالمية. ومع ذلك، الكثير من هذا النشاط جديد نسبيًا. إلا أن الإجراءات التي قامت بها المنظمات الحكومية الدولية في مجال البيئة لم تصل إلى أهدافها في مكافحة التلوث البيئي، حيث أصبحت مجرد إجراءات وشكليات بشكل عام لم ترقى إلى المكانة المناسبة لأن البيئة لا تزال تعاني من التلوث البيئي. ومازال المجتمع الدولي يعاني من أمراض ناتجة عن التلوث البيئي الناتج عن الصناعة أو بسبب الإنسان، والوعي البيئي القائم على الإنسانية لم يقابل بالانتشار الكافي من قبل المجتمع الدولي، وهذا ما أدى إلى ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في مجال حماية البيئة. هناك أيضا منظمات بيئية غير حكومية. هذه المنظمات التي تحمي البيئة يمكن أن تكون محلية او دولية، وتركز بشكل مباشر على الأنشطة البيئية في جوانب معينة (الغابات، السواحل، الحيوانات، النباتات ...). كل هذه التدابير، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، لا تقل أهمية، لأنها تنمي لدى المواطنين الوعي البيئي الذي هم في أمس الحاجة إليه.

[1] عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي، النظرية العامة مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الأردن دون طبعة، سنة 2012، ص 264.

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة التلوث البيئي

نشأت العديد من المنظمات الدولية غي الحكومية القطاعية منها والمحلية الى جانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل وأصبح لها حاليا دورا هاما في تشكيل وعي بيئي في الهيئات الدولية لحماية البيئة.

فالبعض من هذه المنظمات وعن كانت غير معروفة إسلاميا فإنما أنجزت عاملا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئة، ويساهم مساهمة فعالة في إعداد ومتابعة كبريات الذات العالمية الى العمل على منع وقوع الأضرار البيئية.

فالمنظمات الغير حكومية هي عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في اطار القانون الوطني، يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول، و تخضع لقانون هذه الدول ومع تعدد هذه المنظمات الناشطة في مجال حماية البيئة ارتئينا التطرق في هذا المبحث الى أبرز هذه المنظمات التي لها صدى و دور كبيرين على الساحة الدولية، من أجل التعريف بها و إبراز إنجازاتها البيئية، و يتعلق الامر بدور منظمة السلام الأخضر في مكافحة التلوث البيئي التي سنتناولها في (المطلب الأول)، ثم دور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في مكافحة التلوث البيئي في (المطلب الثاني)، باعتبارهما أكبر منظمتين عالميتين و لها العديد من الإنجازات لحماية البيئة.

المطلب الأول: دور منظمة السلام الأخضر في متابعة التلوث البيئي:

كان تاريخ إنشاء منظمة السلام الأخضر (GPO) سنة 1971 عندما قامت الحكومة الامريكية بإلغاء نفايات المواد المشعة في إحدى جزر ألاسكا، حيث تبنى المهتمين بالبيئة أنذالك وبناءا لنتائج الدراسات العلمية التي أجريت على الساحل الغربي لأمريكا، وكندا تبين وجود خلل وعدم استقرار للحيوانات البرية والبحرية هناك سبب تأثير المواد المشعة. فقام فريق صغير من

الناشطين في مجال البيئة، فرنكفورت في كندا بالإبحار على متن مركب الصيد للاجتماع على إجراء تلك التجارب سلميا.

ومن هنا كانت بداية منظمة السلام الأخضر يقع مقرها في أمستردام بهولندا، إضافة الى مكانة السلام الأخضر في كل أنحاء العالم تقريبا تعمل مكانتها المحلية والإقليمية بناءا على تراخيص تعطى لها لاستخدام الاسم، ويدير كل مكتب من مكاتب المنظمة مجلس إدارة يعين ممثلا عن المكتب يعرف باسم امين المجلس.[1]

وتشمل منظمة السلام الأخضر بأنها من أبرز المنظمات المدافعة عن البيئة، فقد سجلت موقفا تاريخيا هذا التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي والتي نتج عندها دمار كبير للبيئة العمومية واخلال بالتوازن الايكولوجي.[2]

فتعد منظمة السلام الأخضر طبقا لخصائصها وتمثيلها الدولي الواسع بأنها منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ممثلة في أكثر من 44 دولة بين روسيا وأمريكا وآسيا وإفريقيا وخرصا منها على استقلالية قرارها ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة لها، وتعتمد على المساهمات الفردية وهيئات مختلفة من جمعيات متاحة خيرية. إضافة إلى هذا تراقب منظمة السلام الأخضر الدولية، تطور مكاتب السلام الأخضر من الناحية التنظيمية، وتقوم بتنسيق عملية تخطيط وتنفيذ حملاتها الدولية، كما تراقب الالتزام بسياسات المنظمة الأساسية ومبادئها، إضافة إلى هذا تشرف المنظمة على تطور وصيانة أسطولها البحري. حيث خصصت لدراسة أهداف العمل البيئي لمنظمة السلام الأخضر في (الفرع الأول) ثم خصصنا دراسة استراتيجية العمل البيئي لمنظمة السلام الأخضر في (الفرع الثاني).

[1] خليل حسين، التنظيم الدولي (نظرية العامة والمنظمات العامة والبرامج والوكالات المتخصصة)، دار المذهل البنائي، بيروت لبنان، طبعة الأول، سنة 2010، ص 456.

[2] عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص 250.

الفرع الأول: الأهداف البيئية لمنظمة السلام الأخضر

تسعى منظمة السلام الأخضر في عملها البيئي الى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي، والى الحفاظ على ما تبقى من البيئة من خلال ما يلي:

- العمل على دعم ونشر المبادئ والقيم الأساسية للمنظمة التي هي الاستقلال، اللاعنف، الحضور الدولي.
- إيقاف التغير المناخي الذي يواجه كوكبنا.
- الدفاع عن محيطاتنا عبر مكافحة الصيد المسرف والمدمر وخلق شبكة عالمية من المحيطات.
- العمل على نزع السلاح وإحلال السلام من خلال تقليص الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة التي تدعو الى القضاء على جميع الأسلحة النووية.[1]
- استعمال وسائل الاجتماع المباشرة التي تكون غير عنيفة من أجل توصيل رسائلها.
- حماية الغابات التي يعتمد على بنائها العديد من الحيوانات والنباتات والسكان.
- خلق مستقبل خال من السموم عن طريق استخدام بدائل أكثر أمانا من الواد الكيميائية الخطرة في المنتجات والضمانات ومنع استعمال الملوثات.
- العمل من أجل استخدام أساليب زراعية مستدامة ورفض المواد المعدلة جينيا، وجمالية التنوع الطبيعي وتشجيع الزراعة العضوية.[2]
- المساهمة في اعداد تقارير الخبرة وذلك بوضع الحلول البيلة، وهنا تستعين المنظمة بالأفراد من خارج المنظمة وبمعاهد بحيث مستقلة ومتخصصة.
- تطوير البحوث وتشجيع الخطوات الملموسة نحو مستقبل أخضر.
- وضعها خارطة لإنقاذ البحار من خلال إنشاء المحميات البحرية.

[1] عبد الناصر زياد هياجنة، المرجع السابق، ص 250.

[2] المرجع نفسه، ص 251.

- نقل الحقائق المتعلقة بالبيئة عبر وسائل الاعلام المتطورة الى مختلف أصناف المجتمع.[1]

الفرع الثاني: استراتيجية العمل البيئي لمنظمة السلام الأخضر

تعتمد منظمة السلام الأخضر أثناء قيامها بالدفاع عن البيئة على استراتيجية معينة من خلال مجموعة من المراحل تختلف من الظروف الاستعجالية الى الظروف العادية.

أولا: التدخل في الحالات الاستعجالية

تختلف هذه الخطوات عن التدخل في الحالات العادية لأنها تتصف بالسرعة والتحرك الفوري، بهدف تجنب المشاكل والاخطار قبل حدوثها.

- لفت الانتباه: تبادل منظمة السلام الخضر الى لفت الأنظار، والتحذير من وقوع اخطار بيئية لكي تتفطن مختلف الأجهزة والمؤسسات الدولية للأخطار التي تهدد سلامة البيئة، ويجب ان يكون لديها أسلوب الاقناع والقدرة على الاتصال والاحتكاك مع الجماهير.
- الإنذار المبكر: تهدف منظمة السلام الأخضر للاستعداد لحالات الطوارئ البيئية والعمل على تجنبها كالإنذار المبكر بوقوع كوارث واضرار بيئية للتحصن ضدها والقيام بإعداد حلول لها في حالة وقوعها.
- الاعلام: توعية الجمهور بالأخطار المحدقة بالبيئة وطرق التصدي لها، وجمالية البيئة والمحافظة عليها عن طريق وسائل الاعلام المختلفة لنشر المعلومة.[2]

بالإضافة الى ذلك كذلك خدمة الانترنت التي شملت عمل المنظمة السلام أخضر في التواصل بين أعضائها وتنظيم حملات إعلامية إلكترونية على درجة كبيرة من الأهمية، حيث

[1] وافي حاجة، جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، مذكرة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، سنة 2014، ص 134.

[2] شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة الدكتوراه، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2014، ص ص 320، 321.

ساعدت في الترويج الإعلامي لحملاتها وتمكينها من تجاوز الحدود بين المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية ففي سنة 1994 قامت المنظمة بإطلاق موقعه الإلكتروني الخاص بها.[1]

ثانيا: التدخل في الظروف العادية

يكون تدخل منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة أثناء الظروف العادية بعدة طرق تتجسد فيما يلي:

- التحقيق: يتم من خلاله التأكد من الاضرار البيئية ويتمثل ذلك في وجود ضرر ما في البيئة، والقيام ببعض الإجراءات لتغيير الأوضاع. وتصحيحها وتحسين الوضع.
- البحث: يتم ذلك من خلال البحث عن المعلومات والبيانات التي تتعلق بالبيئة والمشاكل التي تتعرض لها، حتى تتمكن بعد ذلك من توضيح المشكلة والمتضررين منها، والعمل على إيجاد وسائل من أجل معالجة المشكلة بقيام المنظمة بالأبحاث العلمية المتعلقة بالبيئة.
- الاقتراح والتشاور: تقوم المنظمة باقتراح بدائل أخرى تربوية وتشريعية وتقنية من خلال دراسة جميع المقترحات المعروضة للوصول للأجنبيين، وترتب حسب الأولوية، بالإضافة الى استعمالها وسائل الإعلام المختلفة. [2]

وأيضا الاتصال بالمسؤولين من أجل الأخذ بالنصائح الفنية واستخدام خبراتها للتواصل للأقناع والاقتناع الذي يحقق هدفها، ونشر المعلومات المتعلقة بالموضوع.

- الضغط: وذلك باعتماد العديد من الأساليب كالمظاهرات والاحتجاجات والتنديد بالممارسات السلبية الضارة بالبيئة من أجل الضغط على الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

[1] شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 322.

[2] المرجع نفسه، ص 323.

- فرض احترام النصوص: وذلك من خلال تفعيل البنود والموارد في الاتفاقيات والمعاهدات الأنظمة البيئية والتشريعات.
- المواجهة: تتكون بطريق المواجهة السلمية لمعالجتها لقضايا البيئة في الوقت المناسب قبل فوات الأوان.[1]

من خلال هذا يتجلى لنا بوضوح الجهود المبذولة من قبل منظمة السلام الأخضر الدولية باعتبارها اهم المنظمات غير الحكومية بالبيئة حيث تمكنه بفضل هذه الجهود تحقيق العديد من الإنجازات التي لها تأثير ايجاب على البيئة، كما استطاعت المنظمة نتيجة لذلك من دعم وفرض موقعها ومصداقيتها على الساحة الدولية، ولعل خير دليل على ذلك، أنه خلال سنة 2012 تخطت منظمة السلام الأخضر الدولي 260 مليون أورو من التبرعات على الرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية، وكما ارتفع عدد أنصارها وأعضائها خلال نفس العام.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في مكافحة التلوث البيئي

يعد الصندوق العالمي للطبيعة الذي كان يعرف سابقا بالصندوق العالمي للحياة البرية من بين المنظمات غير الحكومية البيئية الهامة، التي تسعى إلى المحافظة على الوسط الطبيعي والمسارات الإيكولوجية الرسمية للحياة على الأرض.

أنشئ الاتحاد الدولي من اجل الطبيعة سنة 1948 بفونتين بلو بفرنسا بمبادرة من الحكومات، المنظمات غير الحكومية في أكثر 100 بلد، وتضم كأنها البيت أكثر من 800 خير في المجالات المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض في المناطق الحية الايكولوجيا لعلم البيئة أو غيرها.

فيتشكل الاتحاد من أمانة عامة تتخذ مدينة (جلاند) في سويسرا مقرا لها، ومركز القانون البيئة ويتخذ أيضا (بون) في المانيا مقرا له، ويعقد الاتحاد اجتماعه العام مرة كل ثلاث سنوات

[1] شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 324.

على انه منتدى لمناقشة مشكلة المحافظة الدولية على الطبيعة، واتخاذ القرارات بشأنها، ويرافق ذلك اجتماع خبراء تقنيين في المسائل المخصصة لحماية الطبيعة من أجل التركيز على مسائل الحماية في المناطق المحددة. [1]

وعليه سنتناول أهداف العمل البيئي للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في (الفرع الأول)، ثم نتطرق الى استراتيجية العمل البيئي للاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأهداف البيئية للاتحاد الدولي للطبيعة والموارد الطبيعية

يعمل الاتحاد العالمي للطبيعة الى تحقيق جملة من الأهداف التي يقدم أساسا لشأنه، ووجوده ويمكن ابرازها كالاتي:

- الاستخدام الرشيد للمصادر الطبيعية واحترامها.
- التأثير على دول العلم وتشجيعها ومساعدتها للحفاظ على التنوع البيئي.
- العمل على المشكلات البيئية كالتلوث.
- تبني القرارات والتوصيات المتعلقة بتكريس الوسائل الأكثر من أجل التأثير على سياسة حماية البيئة عموما.
- العمل على ضمان تنفيذ وتطبيق اتفاقيات الدولية المكونة للقانون الدولي البيئي وجعل الدول تعمل على المصادقة.
- العمل على ضمان تنفيذ تطبيق الاتفاقيات الدولية المكونة من القانون الدولي البيئي وجعل الدول تعمل على المصادقة على هذه المعاهدات الدولية بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها.
- السعي إلى البحث وترقية وإنشاء المحميات الطبيعية.

[1] شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 331.

- اشتراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ البرامج الميدانية واحترام الاحتجاجات الثقافية والاقتصادية على حد سواء.
- جمع الأموال وتخصيصها للحفاظ على البيئة الطبيعية العالمية وقد قام بتمويل حوالي خمسة آلاف مشروع في أكثر من 130 بلد.[1]

الفرع الثاني: استراتيجية العمل البيئي للاتحاد الدولي وصون الطبيعة والموارد الطبيعية

يعتبر الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة رائدا في ذلك فهو من النظامين الأساسيين للاستراتيجية الدولية بالخصوص في اعمال كثيرة ومتنوعة عبر العالم ولعل أهمها هو التطور الجديد ضمن سياسة المساحات المحمية، فهو بعد الاتحاد مصدرا مشاركا ونشيطا في جميع التظاهرات التي تمس حماية البيئة وتتمثل فيما يلي:

- تخطيط الأنشطة العامة بالمحافظة على البيئة على مستويين:

المستوى الاستراتيجي من الاستراتيجية العالمية للصيانة واستراتيجية العناية بالأرض.

- العمل على حفظ التنوع البيولوجي والقدرة على النماء لكوكب الأرض من خلال فرض الحماية والحفاظ على العمليات الايكولوجية التي تعمل على المساعدة في الحياة بسلام.

يجعل الحياة الإنسانية مستعمرة، وتحسين مستواها.

- استخدام المحيط الحيوي في حدود قانونية من أجل الموازنة بين الطاقة الطبيعية وحجم السكان والكائنات الحية الأخرى وبهذا تعمل على مساعدة الأرض وعدم تحميلها أكثر من طاقتها.
- الاستثمار في تطوير الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والهوائية وغيرها.
- القيام بتشكيل تحالف عالمي من أجل البيئة.[2]

[1] وافي حاجة، المرجع السابق، ص 152.

[2] شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص ص، 334 – 335.

إن تحديات القرن الحادي والعشرين تنطوي على أخطار بيئية كامنة تستوجب تعاونا دوليا فعالا من أجل حماية البيئة، لهذا نجد أن المنظمات غير الحكومية سواء دولية كانت أو وطنية أخذت على عاتقها تحقيق هذه الحماية من خلال الجهود المبذولة من طرفها في هذا المجال، غير أن هذه المنظمات على الرغم من أنشطتها المتنوعة بشأن حماية البيئة إلا أنه قد تجد نفسها أحيانا أمام تحديات وعقبات تعرقل أهدافها المنشودة.

إن جهود المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، سواء من خلال نشر التربية البيئية أو المساهمة في عملية التنمية، أو عن طريق تطوير القانون الدولي البيئي في مختلف الأزمنة، هذا كله يترجم أن موضوع البيئة في ربع القرن الأخير قد أصبح ليس شغل واهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل أو الخارج فحسب، أنما أصبح كذلك مركز اهتمام المنظمات غير الحكومية داخليا وخارجيا، وهذا بفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعا بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان وبيئته التي يحي فيها.

على الرغم من هذه الجهود وغيرها المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها، إلا أنه في أحيان كثيرة تجد هذه المنظمات نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها التي انشأت من أجلها وهذا نتيجة لعقبات وصعوبات وتحديات تحول دون ممارستها لوظيفتها.

إن ما وصلت إليه البيئة اليوم دفع بالمنظمات الدولية إلى التحرك ودق ناقوس الخطر الذي يهدد الكرة الارضية برمتها والتي تعد تراثا مشتركا للإنسانية، وعليه كان على هذه المنظمات الاعتماد على أليات وميكانيزمات لتحقيق غرضها المتمثل في حماية البيئة والمحافظة عليها، خصوصا في ظل التدهور البيئي المتنامي وما خلفه من أضرار على جميع كائنات ومكونات البيئة.

ان المنظمات الدولية البيئية صارت تلعب دورا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئة، وقد ترتبت على ذلك العديد من القرارات والتوجهات التي تعتبر الروافد المباشرة للقواعد القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة، ومن هنا بدأ القانون الدولي للبيئة يجد أساسه القانوني في الاتفاقيات الدولية الواجب إبرامها للحفاظ على البيئة، ومن خلال قرارات المنظمات الدولية وكذا المؤتمرات الدولية.

انطلاقا من كل هذا أصبحت المنظمات الدولية الحكومية والغير الحكومية تلعب دورا نشيطا على الصعيد الدولي، بكونها تهدف وتسعى في كل مرحلة من مراحل تطورها إلى تحقيق اتصال فعال بين الأفراد والجماعات على المستوى الدولي.

ولقد شهدت المنظمات البيئية اهتماما متزايدا على الصعيد الدولي والوطني منذ ظهورها من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة بغية الوصول إليها وتحقيقها، إلى تبني مواقف تمكنها من فرض وتحديد مكانتها في نطاق عملها لإحداث تغيير في نظرة الإنسان إلى البيئة، حيث تعمل على درء مشاكل البيئة وتبيان انعكاساتها من خلال مساهمتها في نشر الوعي البيئي، وكذا مشاركتها في كفالة وضمان حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة ملائمة وموارد متاحة.

الخاتمة

الخاتمة:

تدور هذه الدراسة حول الآليات الدولية لمكافحة التلوث البيئي ومواجهة التهديدات البيئية المختلفة، والتي حاولنا من خلالها تحديد وفهم جميع جوانبها.

لذلك تطرقت الدراسة إلى توضيح أهم الآليات الدولية لمكافحة التلوث البيئي وفاعليتها في هذا الصدد. وسعت إلى الكشف عن مستوى الحماية القانونية للبيئة في المجتمع الدولي، من خلال تناول الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة التلوث البيئي.

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، ولمزيد من التوضيح حول هذا الموضوع ناقشنا في الجزء التمهيدي طبيعة التلوث البيئي بشكل عام، مع التركيز الطبيعي على الجانب القانوني. ثم خصصنا الفصل الأول لأهم المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والجوية والبرية من التلوث، ومن خلالها تحدثنا عن أشهر المؤتمرات والاتفاقيات التي تم عقدها.

أما الفصل الثاني فقد ارتبط بالدور الفعال للمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها في مكافحة التلوث البيئي.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا النتائج:

- البيئة هي المحيط الذي يحتوي على الكائنات الحية والكائنات الغير حية تتميز بالتفاعل والانسجام.
- يعتبر الانسان السبب الرئيسي لجل المشكلات البيئية.
- البيئة وحمايتها من التلوث شأن عالمي لأن الضرر الذي يصيب نظامها قد ينتج عند دمار كامل لهذا النظام.

- أن المؤتمرات الدولية تعتبر بمثابة منعرجا هاما في تأطير البيئة تأطيرا علميا وقانونيا تشمل كل الجوانب.
- اهتمت المؤتمرات الدولية بموضوع حماية البيئة، ووضعت الكثير من التوصيات.
- تعتبر الاتفاقيات الدولية هي أكثر اهتماما في مجال مكافحة التلوث البيئي.
- لعبت الاتفاقيات الدولية دورا كبيرا في مجال حماية البيئة من خلال قواعدها الملزمة التي تخبر الدول على احتراما سواء كانت عضو فيها أم لم تكن كذلك.
- أن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التلوث البيئي كان لها الدور الفعال في التأثير على القوانين الداخلية للدول.
- ساهمت المنظمات الدولية بشكل بارز في تفعيل العمل البيئي وبصفة خاصة هيئة الأمم المتحدة من خلال برنامجها البيئي.
- رغم أن المنظمات الدولية حكومية قامت بمجهودات كبيرة في المجال البيئي، لم تستطيع تحقيق أهدافها التي سعت إليها حيث أصبحت مجرد أعمال وإجراءات شكلية.
- لقد كان للمنظمات غير الحكومية دور مهم في المساهمة في وضع ترتيبات البيئية على المستوى العالمي.
- عملت المنظمات غير الحكومية على التعريف بالقضايا البيئية وإقناع صناع القرار في مختلف أنحاء العالم بأن المشكلات البيئية للحل في حال ما تكاثفت الجهود على الأساس.
- وساهمت المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي البيئي.

ثانيا المقترحات:

من خلال دراستنا واستنادا إلى ما تم التوصل إليه حول الموضوع، فإنه يمكن أن نوصي بالنقاط الآتية التي ترى بأنها يمكن أن تساعد في حفاظ على البيئة وللوصول إلى درجة فعالة في مكافحة التلوث البيئي:

- سن القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية البيئة حماية فعلية، مع تشديد العقاب ورد كل من تعول له نفسه المساس بالبيئة، أو بأحد عناصرها.
- لا بد من تفعيل كافة التوصيات التي يخرج بها المؤتمرات والاتفاقيات الدولية.
- ضرورة عرض الأبحاث والمؤتمرات والتوصيات الخاصة بالبيئة وحمايتها في القنوات الإعلامية المختلفة، لتصل إلى أكبر قطاع ممكن في المجتمع.
- يجب إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة في الوقت الحاضر، لتواكب حركة التطور التي حدثت في مجال البيئة وتلوثها، لاسيما مع ظهور الإرهاب النووي والبيولوجي الذي يتسبب في العديد من الأمراض والملوثات البيئية.
- تكثيف الجهود الدولية لوضع استراتيجية لتنفيذ كافة توصيات الاتفاقيات الدولية، والحد التدريجي والمستمر لانبعاث الملوثات.
- وضع استراتيجيات وسياسات وخطط عمل ودراسات إقليمية ودولية متكاملة، تهدف على التعامل مع قضايا التغير المناخي والتلوث البيئي.
- تشكيل مجموعات عمل من المتخصصين في مجالات الجيولوجيا والبيئة والهندسة...الخ لإدارة البيئة ومعرفة المتغيرات المناخية والطبيعية التي تطرأ عليها، ويؤثر عليها بالسلب ومحاولة التصدي لها.
- استخدام الوسائل الهندسية الصديقة للبيئة، والتي يمكنها وقف التأثيرات السلبية بطريقة علمية وعملية ومنهجية.

- تأسيس آلية للرصد البيئي المستمر، والعمل على تنفيذ مشروعات مستقبلية للتوسع في هذه الآلية على كافة الدول المبرم معها الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة.
- يجب وضع اتفاقية عامة وشاملة وملزمة تعالج قضايا البيئة في جميع جوانبها.
- الاهتمام بتكنولوجيا تحويل المخلفات الصلبة إلى طاقة مفيدة.
- استخدام أفضل أساليب التكنولوجيا المتاحة والممارسات البيئية الممكنة للحد أو للقضاء على سبل التلوث البيئي.
- الاستفادة القصوى من تدوير المخلفات الصلبة بأنواعها المختلفة، لتقليل التلوث البيئي من ناحية ورفع الاقتصاد القومي من ناحية أخرى.
- إنشاء هيئات بكافة الأجهزة الإعلامية، تختص برفع مستوى الوعي البيئي، وتهتم بالقضايا البيئية.
- إنشاء معاهد ومراكز للبحوث مشتركة بين الدول خاصة بالبيئة.
- وضع برامج تدريبية بكافة المتخصصين في مجال البيئة تتعلق بالتقارير الميدانية عن المشاكل البيئية، مع وضع وابتكار حلول وطرق للتصدي لهذه المشكلة.

وفي الأخير يبقى الاعتراف بأن حماية البيئة هي مهمة شاقة يجب أن يساهم فيها الجميع لأنها تتعلق أولا وأخيرا بحياتنا ومستقبل أجيالنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

-باللغة العربية:

أولا: المصادر

*** القرآن الكريم**

-المعاجم

-ابن منظور لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، جزء الثاني، بيروت، لبنان، سنة 1978

-المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، سنة1995.

- بن أبي بكر الرازي محمد، مختار الصحاح، مكتبة لبنان سنة 1995.

ثانيا: المراجع

1/ الكتب

1-إبراهيم حاجم الهيتي سمير، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقي ببيروت، لبنان، دون طبعة، سنة 2014.

2-العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، دون طبعة، سنة 2009.

3-الجذوع عبد الله، التصحر (تدهور النظام البيئي) دار دجلة، عمان، الأردن، دون طبعة، سنة 2010.

4-حسين خليل، التنظيم الدولي (نظرية العامة والمنظمات العامة والبرامج والوكالات المتخصصة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، طبعة الأولى، سنة 2012.

5-حسن عبد القوي محمد، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة والنشر، مصر، دون طبعة، سنة 2002.

6- راغب حلو ماجد، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، دون طبعة، سنة 2007.

7- رتيب محمد حافظ معمر، اتفاقية بازل ودورها في حماية البيئة من التلوث بالنقابات الخطرة، دار الكتب المصرية، مصر، دون طبعة، سنة 2008.
8- زياد هياجنة عبد الناصر، القانون البيئي النظرية العامة مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الأردن، دون طبعة، سنة2010.
9- سعد الله عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر الطبعة الثانية، سنة 2007.
10- سعيد الملكاوي ابتسام، جريمة تلوث البيئة (دراسة مقارنة) دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الأولى، سنة 2008.
11- صالح أبو العطا رياض، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، دون طبعة، سنة 2009.
12- عبد السلام أرحومة الجيلاني، حماية البيئة بالقانون دراسة مقارنة للقانون الليبي، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان مصر، ليبيا، الطبعة الأولى، سنة 2000.
13- عبد الصمد إسلام، الحماية الدولية للبيئة من التلوث (في ضوء الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي)، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، دون طبعة، سنة 2016.
14- قاسم منى، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، دار المصرية اللبنانية للنشر، مصر دون طبعة، سنة 1999.
15- محمد حشيش أحمد، حماية البيئة (دراسة مقارنة) المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، مصر، طبعة الأولى، سنة 1998.
16- محمد محمود بدر الدين صالح، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، دون طبعة، سنة 2006.
17- محمود طراف عامر، أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، طبعة الأولى، سنة 1998.

18- محمد الحمل احمد حماية البيئة البحرية من التلوث منشاة المعارف الإسكندرية، مصر دون طبعة، سنة 1998.

19- مخيمر عبد العزيز، دار المنظمات الدولية في حماية البيئة، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، دون طبعة، سنة 1986.

20- مصطفى فهمي خالد، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، سنة 2011.

21- نجم الدين زنكته إسماعيل، القانون الإداري البيئي دراسة تحليلية مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، دون طبعة، سنة 2012.

2/ المجلات:

1-إعلان ستوكهولم للبيئة البشرية (1972)، مجلة كلية الحقوق العراقية، العدد الثاني، بدون ذكر مكان نشر، سنة 1985.

2-الحسيني شكراني، مدخل إلى تقييم السياسات البيئة العالمية، مجلة بحوث اقتصادية، عربية، العدد 69، المغرب، سنة 2013.

3-العوضي بدرية، دور المنظمات الدولية، في تطوير القانون الدولي للبيئة، مجلة الحقوق، العدد الثامن، جامعة الكويت،

4-حسيني أمين، مقدمات القانون الدولي للبيئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 110، مصر، سنة 1992

5-مجذوب عبد المؤمن، مكانة السياسات البيئة ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد الخامس عشر، بدون ذكر مكان نشر، سنة 2016.

6-مزرا علي، اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط، سلسلة الدراسات الموطن العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بدون ذكر العدد، قطر، سنة 2016.

3/ المذكرات والأطروحات

أ-أطروحات الدكتوراه

1-بوزيدي بوعلام، الآليات القانونية للوقاية من التلوث البيئي، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2018.

2-علواني أمبارك، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في قانون العلاقات الدولية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2017.

3-شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، سنة 2014.

4-زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، (على ضوء أحكام القانون الدولي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، سنة2013.

ب-مذكرات الماجستير:

1-العايب جمال، تنوع البيولوجي، كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والوطنية لحماية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في القانون الدولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر، سنة2005.

2-حميدة جميلة، الوسائل القانونية لحماية البيئة (دراسة على ضوء التشريع الجزائري)، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، سنة 2001.

3-وافي حاجة، جهود المنظمات غير الحكومية، في مجال البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم الجزائر، سنة 2014.

4/ المواقع الإلكترونية:

1-اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية:

https://www.unece.org.water

2-المنظمة العالمية للأرصاد الجوية:

https://av.m.wikipedia.org

3-دور المؤتمرات الدولية في حماية البيئة:

https://www.org/law/avl

4-سعد الدين أسماء، منظمة العالمية للإرصاد الجوية:

https://www.al.mnsal.com

5-ماهية اتفاقية كيوتو:

https://stor.com

6-وافي حاجة، الاهتمام الدولي بحماية البيئة:

https://www.droitetentreprise.com

7-وزارة الدولة لشؤون البيئة ،الاتفاقيات الدولية :

www.oeaa.gov.eg

-باللغة الأجنبية:

Les livres :

1-Dégradation d'un Milieu par l'introduction le petit robert paris, France

2- kiss Alexander, Introduction au droit international, de l’environnement, institut des nations unis pour la recherche Genève, suisse, 2006.

3- Prieur Michel, droit de l'environnement Dalloz, delta paris, France, 2001.

4- William Callims, the Collins, English dictionary, Great Britain, 1986.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ-هـ
المبحث التمهيدي: ماهية التلوث البيئي	
المطلب الأول: تعريف البيئة	7
الفرع الأول: التعريف اللغوي للبيئة	8
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للبيئة	9
الفرع الثالث: عناصر البيئة	12
المطلب الثاني: تعريف التلوث البيئي	13
الفرع الأول: تعريف اللغوي للتلوث البيئي	13
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتلوث البيئي	14
الفرع الثالث: صور التلوث البيئي	16
خلاصة المبحث	22
الفصل الأول المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التلوث البيئي	
المبحث الأول: المؤتمرات الدولية لمكافحة التلوث البيئي	25
المطلب الأول: مؤتمر استوكهولم (السويد) للبيئة البشرية 1972	25
الفرع الأول: مبادئ إعلان أستوكهولم	26
الفرع الثاني: توصيات مؤتمر أستوكهولم	27
المطلب الثاني: مؤتمر نيروبي (كينيا) 1982	28
الفرع الأول: مبادئ إعلان نيروبي	28
الفرع الثاني: توصيات مؤتمر نيروبي	29
المطلب الثالث: مؤتمر ريو دي جانيرو (البرازيل) 1992	30
الفرع الأول: مبادئ إعلان ريودي جانيرو	30

الفرع الثاني: توصيات مؤتمر ريودي جانيرو	31
خلاصة المبحث	33
المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البيئي	34
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البحري	34
الفرع الأول: الاتفاقية الخاصة بمنع التلوث الناتج عن السفن	36
الفرع الثاني: الاتفاقية الخاصة بالاستعداد والاستجابة والتعاون في حالة التلوث النفطي	36
الفرع الثالث: الاتفاقية الخاصة بحماية واستخدام مجاري المياه عبر الحدود والبحيرات الدولية	37
المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث البري	37
الفرع الاول: الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي	38
الفرع الثاني: الاتفاقية الخاصة بمكافحة التصحر	39
الفرع الثالث: الاتفاقية الخاصة بالتأثيرات عبر الحدود الناتجة عن الحوادث الصناعية	40
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية لمكافحة التلوث الجوي	41
الفرع الأول: اتفاقية فينا سنة 1985 الخاصة بحماية طبقة الاوزون	41
الفرع الثاني: اتفاقية كيوتو سنة 1997 الخاصة بخفض انبعاث الغازات الضارة	42
الفرع الثالث: اتفاقية باريس سنة 2015 خاصة بالتغييرات المناخية	43
خلاصة المبحث	45
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: المنظمات الدولية الفاعلة في مجال مكافحة التلوث البيئي	
المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية العاملة في مجال مكافحة تلوث البيئي	49
المطلب الأول: المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة التلوث البيئي	49
الفرع الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة التلوث البيئي	49
الفرع الثاني: دور منظمة الأرصاد الجوية في مكافحة التلوث البيئي	54
المطلب الثاني: المنظمات الإقليمية المهتمة بمكافحة التلوث البيئي	56

الفرع الأول: دور جامعة الدول العربية في مكافحة التلوث البيئي	56
الفرع الثاني: دور منظمة الدول الامريكية في مكافحة التلوث البيئي	58
خلاصة المبحث	60
المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة التلوث البيئي	61
المطلب الأول: دور منظمة السلام الأخضر في متابعة التلوث البيئي	61
الفرع الأول: الأهداف البيئية لمنظمة السلام الأخضر	63
الفرع الثاني: استراتيجية العمل البيئي لمنظمة السلام الأخضر	64
المطلب الثاني: دور الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية في مكافحة التلوث البيئي	66
الفرع الأول: الأهداف البيئية للاتحاد الدولي للطبيعة والموارد الطبيعية	67
الفرع الثاني: استراتيجية العمل البيئي للاتحاد الدولي وصون الطبيعة والموارد الطبيعية	68
خلاصة المبحث	69
خلاصة الفصل	70
الخاتمة	71
قائمة المصادر والمراجع	76
فهرس المحتويات	82
ملخص الدراسة	
Abstract	
Résumé	

ملخص الدراسة:

استغلال موارد كوكبنا دفعت ثمنه الطبيعة التي نتشاركها مع الحيوانات والنباتات والعديد من الكائنات الحية، بشكل بات يهدد وجودنا ووجودها معا. وأمام تغيرات كارثية كثيرة يسعى المجتمع الدولي للعمل على حماية البيئة من التلوث الذي تتعرض له بشكل خاص بسبب النشاط الصناعي للإنسان، ويتمثل عمله في محاولة التأثير على العملية السياسية والتعليمية من أجل حماية الموارد الطبيعية والنظم الأيكولوجية.

لكن هناك تباين في مواقف الدول فيما يخص اليات حماية البيئة في حد ذاتها، بل أننا نجد حتى تناقضاً في مواقف الدولة الواحدة نفسها؛ فهناك من الدول من تدعي حماية البيئة وتدافع عنها في إعلامها وفي مختلف المحافل الدولية، لكن لا تتوانى في إعلان الحرب على البيئة عندما تتعارض مع مصالحها.

ومن جهتها تتراوح مواقف الدول النامية هي الأخرى اتجاه الأليات الدولية لمكافحة التلوث ومبادئ حماية البيئة تارة تحت ذريعة مسؤولية الدول المتقدمة فيما أصاب البيئة ولحقها من تدهور، وتارة أخرى تتحجج هذه الدول بضعف الإمكانيات العلمية والتقنية لمواجهة المشاكل البيئية وتطبيق ما جاء في أدوات ومبادئ حماية البيئة.

وللأسف أن كل هذه المواقف الأنانية والتباينات والانقسامات الدولية بين مختلف الفواعل فيما يخص قضايا حماية البيئة، تتم أمام زحف وتوسع رقعة المخاطر والتهديدات البيئية التي تهدد الأمن البيئي على غرار التصحّر والجفاف والفيضانات نتيجة تغيّرات المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض التي نتج عنها من ذوبان للجليد القطبي.

Abstract:

The costs of exploiting our planet's resources from nature that we share with animals, plants and many other organisms was paid for in a way that threatens our existence and our existence together. Faced with many catastrophic variables, the international community seeks to work to protect the environment from pollution that it is particularly exposed to due to the industrial activity of humankind, and its work is to try to influence the political and educational process in order to protect nature. Environmental resources and systems.

However, there is a difference in the stances of the countries regarding the mechanisms of protecting the environment per se, and we even find a contradiction in the positions of the one state itself. Some states claim to protect the environment and defend it in their media and in various international forums, but they do not hesitate to declare war on the environment when it conflicts with their interests.

For its part, the positions of the developing countries also range towards the international mechanisms for combating pollution and the principles of environmental protection, sometimes under the pretext of the responsibility of developed countries.

while the environment has deteriorated and its right to deteriorate, and at other times these countries invoke the weakness of the scientific and technical capabilities to confront environmental problems and apply what came in the tools and principles of environmental protection.

Unfortunately, all these selfish attitudes, and international disparities, and divisions among, the various actors with regard to environmental protection issues, are taking place against the creep and expansion of environmental risks, and threats that threaten environmental security,

such as desertification, drought and floods as a result of climate changes and the rise in global temperature that resulted from the melting of polar ice.

Résumé :

L'exploitation des ressources de notre planète a été payée par la nature que nous partageons avec les animaux, les plantes et de nombreuses créatures vivantes, d'une manière qui menace notre existence et leur existence ensemble. Face à de nombreux changements catastrophiques, la communauté internationale cherche à œuvrer pour protéger l'environnement de la pollution à laquelle elle est particulièrement exposée du fait de l'activité industrielle de l'humanité, et son travail est d'essayer d'influencer le processus politique et éducatif afin de protéger les ressources naturelles et les écosystèmes.

Cependant, il y a une différence dans les positions des pays concernant les mécanismes de protection de l'environnement en soi, et nous trouvons même une contradiction dans les positions de l'Etat lui-même. Certains États prétendent protéger l'environnement et le défendre dans leurs médias et dans diverses enceintes internationales, mais ils n'hésitent pas à déclarer la guerre à l'environnement lorsqu'il entre en conflit avec leurs intérêts.

Pour sa part, les positions des pays en développement vont aussi vers les mécanismes internationaux de lutte contre la pollution et les principes de protection de l'environnement, parfois sous prétexte de la responsabilité des pays développés.

Alors que l'environnement s'est dégradé et son droit de se dégrader, et à d'autres moments ces pays invoquent la faiblesse des capacités scientifiques et techniques pour faire face aux problèmes environnementaux et appliquer ce qui est venu des outils et principes de la protection de l'environnement.

Malheureusement, toutes ces attitudes égoïstes et disparités et divisions internationales entre les différents acteurs en ce qui concerne les questions de protection de l'environnement ont lieu contre le fluage et l'expansion des risques et

menaces environnementaux qui menacent la sécurité environnementale, tels que la désertification, la sécheresse et les inondations en raison des changements climatiques et de la hausse de la température mondiale résultant de la fonte des glaces polaires.